Photo: ILO/Apex Image. CC BY-NC-ND 2.0

القيود الإدارية وعوائق القدرات والحلول لتغطية العاملين في قطاع الزراعة ضمن برامج التأمين الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نورجيلا محمد ولوكاس فريشي ساتو (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

منظمة العمل الدولية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

international policy centre for inclusive growth

تقرير بحثي رقم 82

القيود الإدارية وعوائق القدرات والحلول لتغطية العاملين في قطاع الزراعة ضمن برامج التأمين الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بقلم نورجيلا محمد ولوكاس ساتو

© مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل،
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)،
منظمة العمل الدولية، 2022

هذا المنشور نتيجة اتفاق الأمم المتحدة الداخلي بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل هو شراكة بين الأمم المتحدة وحكومة البرازيل، من أجل تعزيز التعلم فيما بين بلدان الجنوب بشأن السياسات الاجتماعية، ويرتبط المركز ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل وبوزارة الاقتصاد ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية التابع للحكومة البرازيل.

المؤلفون

نورجيلا محمد (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

لوكاس فرشي ساتو (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

منسقو البحث

شارلوت بيلو(مركز السياسات الدولية من اجل النمو الشامل)

فابيو فيراس سواريس (مركز السياسات الدولية من اجل النمو الشامل)

داليا أبو الفتوح (المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا)

لوكا بيليرانو (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية)

ليا بو خاطر (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية)

المتعاونون

جريتا كامبورا (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة)

عمر بنعامور (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة)

ولاء طلعت (المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا – سابقاً)

تصميم فريق المنشورات

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

روبرتو أستورينو، فلافيا أمارال، بريسيلا ميناري، مانويل ساليس

لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنتج الإعلامي التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها ، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو حدودها. إن ذكر شركات أو منتجات معينة من الشركات المصنعة ، سواء تم تسجيل براءات اختراع لها أم لا ، لا يعني أن هذه الشركات أو المنتجات قد تم اعتمادها أو التوصية بها من قبل مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدول أو منظمة العمل الدولية تفضيلاً على سواها ذات طبيعة مماثلة لم يرد ذكرها. الآراء المعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة العمل الدولية.

يشجع مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة العمل الدولية على استخدام واستنساخ ونشر المواد في هذا المنتج الإعلامي. ما لم يُذكر خلاف ذلك ، يجوز نسخ المواد وتنزيلها وطباعتها للدراسة الخاصة ، ولأغراض البحث والتعليم ، أو لاستخدامها في المنتجات أو الخدمات غير التجارية ، شريطة أن يكون ذلك الإقرار المناسب من مركز السياسة الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بوصفهما المصادر وأصحاب حقوق الطبع والنشر ، وأنه لا يفترض تأييد مركز السياسات الدولية للنمو الشامل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولا منظمة العمل الدولية لآراء المستخدمين أو منتجاتهم أو خدماتهم ضمنيًا بأي شكل من الأشكال.

منتجات المنظمة الإعلامية متاحة على موقع المنظمة على الإنترنت (www.fao.org/publications) ويمكن شراؤها من خلال publication-sales@fao.org.

منشورات IPC-IG / UNDP متاحة على الإنترنت على الموقع www.ipcig.org/publications مجانًا.

منشورات IPC-IG متاحة على الإنترنت على www.ipcig.org ويمكن طلب الاشتراكات عبر البريد الإلكتروني إلى ipc@ipc-undp.org.

الاقتباس المُقترح: نورجيلا محمد ولوكاس ساتو - 2022. "القيود الإدارية وعوائق القدرات والحلول لتغطية العاملين في قطاع الزراعة ضمن برامج التأمين الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، تقرير بحثي رقم 82. القاهرة، وبيروت، وبرازيليا: المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية، ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل.

ISSN: 2526-0499

القيود الإدارية وعوائق القدرات والحلول لتغطية العاملين في قطاع الزراعة ضمن برامج التأمين الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شكر وتقدير

هذا التقرير البحثي هو نتاج شراكة بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية.

أعدت هذه الورقة البحثية نورجيلا محمد ولوكاس فريكسي ساتو (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)، بتنسيق من شارلوت بيلو وفابيو فيراس (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل) وداليا أبو الفتوح (المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا) ولوكا بيليرانو وليا بو خاطر (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية).

يودّ الفريق البحثي في مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل أن يشكر لوكا بيليرانو وليا بو خاطر (المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية)، وداليا أبو الفتوح، وولاء طلعت وجريتا كامبورا وعمر بن عامور (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، وشيرين العزاوي ووليد مرواني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وميرا بيرباوم، وكريستينا بيرندت، وكروم ماركوف (منظمة العمل الدولية) على المراجعة الشاملة والتعليقات والاقتراحات القيمة خلال إعداد هذا العمل. كما يود الفريق أن يشكر جميع المشاركين من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية والجمعيات التعاونية الزراعية الذين شاركوا في المقابلات والمناقشات التي جرت في سياق هذا المشروع البحثي.

المحتويات

شكر وتقدير 4

1. المقدمة 8

2. ما القيود الإدارية وعوائق القدرات التي تحول دون تغطية العاملين في قطاع الزراعة ببرامج التأمين الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ 9

1.2 صعوبة الإجراءات الإدارية وتعقيدها 9

2.2 بعد الأماكن والنقص في البنية التحتية 11

3.2 الافتقار إلى الوعي والمعلومات الضرورية 12

4.2 التحديات المرتبطة بالتفتيش والإنفاذ 13

5.2 غياب التمثيل والتنظيم 14

6.2 غياب الرقمنة عن برامج التأمين الاجتماعي 15

3. كيف يمكن التغلب على القيود الإدارية وعوائق القدرات التي تحول دون تغطية العاملين في قطاع الزراعة ضمن برامج التأمين الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ 16

1.3 تبسيط الإجراءات والشروط 16

2.3 تعزيز وجود مقدّمي خدمات التأمين الاجتماعي على المستوى المحلي 19

3.3 إبراز دور التأمين الاجتماعي والتوعية بأهميتها 20

4.3 تحسين إجراءات التفتيش والامتثال 21

5.3 تنظيم العاملين في قطاع الزراعة ضمن جمعيات/ تعاونيات 23

6.3 دعم الخيارات الرقمية 24

4. أبرز ما جاء بالتقرير 25

5. المراجع 27

قائمة المربعات

المربع 1. الضريبة الأحادية في الأوروغواي 16

المربع 2. سجل السكان الريفيين في البرازيل وسجل المزارعين في لبنان 18

المربع 3. مراكز الخدمات الشاملة في جمهورية منغوليا ومراكز الخدمات المتنقلة في الجزائر 20

المربع 4. تحسين استراتيجيات التواصل في جمهورية كابو فيردي 21

المربع 5. ترتيبات التفتيش المتبعة في مؤسسة التأمين الاجتماعي في كوستاريكا 22

المربع 6. تقديم حوافز مالية إيجابية لزيادة تغطية مجتمعات صغار الصيادين في المغرب وربط تجديد بطاقات هوية السائقين بالتسجيل في الضمان الاجتماعي بالأردن 23

المربع 7. عقود التأمين الجماعية مع المزارعين في كوستاريكا 24

المربع 8. منصة الإلكترونية "احميني" المخصصة لإدماج المرأة التونسية في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي 25

قائمة الجداول

الجدول 1. ابرز ما جاء بالتقرير 25

1. المقدمة

غالبًا ما ينطوي توسيع نطاق تغطية برامج التأمين الاجتماعي[1] كي تشمل المناطق الريفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[2] حيث يقطن غالبية العاملون في قطاع الزراعة، على الكثير من التحديات. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع التكاليف الإدارية والعجز في القدرات (منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021). ولا شك في أن الوصول إلى سكان الأرياف، ولا سيما في المناطق النائية والأراضي القاسية ذات التضاريس الوعرة، ينطوي على تحديات ويتطلب مبالغ طائلة (أليو، 2019)، إذ لا بد من توافر قدرات إدارية ومؤسسية قوية لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية بنجاح في هذه المناطق.

ومن المحتمل أن يواجه العاملون في قطاع الزراعة الصعوبات عند الالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعي لعدة أسباب، منها العوائق الإدارية، حتى وإن كانوا مؤهلين بفعل القانون للاستفادة من تغطية هذه البرامج. وبإمكان بعض العمال في قطاع الزراعة الاعتماد على أصحاب العمل لتسجيلهم وتقاسم المسؤولية المشتركة عن سداد الاشتراكات، بحيث يُعتَبَر هؤلاء من عمال القطاع الرسمي. إلاّ أنّ غالبية العاملين في قطاع الزراعة في البلدان النامية من العمال اليوميين أو الموسميين أو المؤقتين، الذين يعملون من دون عقد عمل، وبالتالي هم غير مؤهلين لتغطية برامج التأمين الاجتماعي وغير مسجلين فيها من قبل أصحاب العمل. ويجد المنتجون العاملون لحسابهم الخاص والعمال المساهمون في الأسرة، الذين يشكلون الغالبية العظمى من العاملين في قطاع الزراعة، أنفسهم مضطرين على مواجهة تحديات إضافية منها تحمل تكاليف التسجيل (مثل تكاليف التنقل إلى المناطق الحضرية حيث يكثر تواجد مراكز التأمين الاجتماعي)، 'ومشكلة الاشتراكات المزدوجة' التي تواجه العاملين لحسابهم الخاص[3] وقد تفوق قدراتهم المالية على تسديد الاشتراكات (منظمة العمل الدولية، 2021ب).

إن ضمان امتثال العاملين في قطاع الزراعة وأصحاب العمل للوائح التنظيمية، ولغيرها من التدابير الأخرى ، يمكن أن يعزز توسيع مزايا التأمين الاجتماعي لتشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وأن يشجّعهم على الانخراط في القطاع الرسمي (دازا، 2005). وينطبق هذا الأمر تحديدًا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث كان القطاع غير الرسمي مسؤولاً عن 20% تقريبًا من أجمالي العمالة في 2019 (البنك الدولي، 2020).

وفي ضوء هذه الخلفية، يهدف هذا التقرير البحثي **إلى فهم القيود الإدارية وعوائق القدرات الرئيسية التي يحتمل أن تحول دون شمل العاملين في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي بالإضافة إلى تحديد الاستراتيجيات والحلول التي يمكن اتباعها للقضاء على هذه القيود والعوائق.** ويستند إلى النهج المشترك الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية فتغطي سكان الأرياف (منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021)، وإلى ورقة عمل أعدّها مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن حالة التأمين الاجتماعي للعاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ساتو، 2021)، وإلى إعلان المنتدى الوزاري "مستقبل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: بناء رؤية لواقع ما بعد كوفيد - 19".[4] وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى موافقة الوزارات على المواضيع التالية:

- "استعراض الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية فتشمل الفئات الضعيفة بشكل خاص مثل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الريفي وجميع العمال المهاجرين واللاجئين والأشخاص المتنقلين"؛ و
- "ضمان الوصول إلى الحماية الاجتماعية الكافية للعمال في جميع أنواع العمالة – الرسمية وغير الرسمية - وجعل أنظمة الحماية الاجتماعية أكثر شمولاً وفعالية كعناصر تمكينية لاستراتيجيات إضفاء الطابع الرسمي على المستوى الوطني"

وهذا التقرير هو **الثالث من سلسلة من ثلاثة تقارير** التي أثمرت عنها هذه الجهود[5]. ويناقش التقرير الأول المخاطر الرئيسية التي يواجهها

1 يرد في المذكرة المنهجية https://t.ly/59YK تعريف لمصطلح التأمين الاجتماعي والمفاهيم الرئيسية الأخرى.

2 تعتبر هذه السلسلة أنّ البلدان التالية تشكّل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس ومصر وإيران والعراق والأردن ولبنان والسودان وسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة.

3 المزيد من المعلومات بشأن تحدي 'الاشتراكات المزدوجة' وغيرها من التحديات المالية الأخرى التي تواجه العاملين في قطاع الزراعة، في التقرير البحثي الثاني في هذه السلسلة https://t.ly/DSPx.

4 الإعلان بالكامل متوفّر على الرابط التالي: https://socialprotection.org/discover/publications/ministerial-forum-declaration-future-social-protection-arab-region-building

5 انظر https://t.ly/nN8l و https://t.ly/DSPx

العاملون في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بينما يحلل الثاني المعوقات المالية التي تحول دون توسيع تغطية برامج التأمين الاجتماعي. أما هذا التقرير فيهدف إلى الإجابة على الأسئلة البحثية الرئيسية التالية: ما هي القيود الإدارية وعوائق القدرات التي تحول دون تغطية العاملين في قطاع الزراعة ببرامج التأمين الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ وما هي التدخلات التي يمكن أن تساهم في القضاء على هذه العوائق؟

يلي هذه المقدمة القسم الثاني من هذا التقرير الذي يتناول القيود الإدارية وعوائق القدرات الرئيسية التي تواجه مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي والعاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيما يستعرض القسم الثالث الاستراتيجيات المقترحة للقضاء على هذه القيود والعوائق، بالإضافة إلى بعض الابتكارات التي اعتمدتها البلدان الأخرى للتغلب على عوائق مشابهة. ويقدم هذا التقرير البحثي في ختامه ملخصًا بأبرز ما ورد في التقرير.

تعتمد المنهجية المستخدمة لإعداد هذا التقرير والتقريرين الآخرين من هذه السلسلة على استعراض مستندي للمنشورات ذات الصلة، وعلى مناقشات مجموعات التركيز، ومقابلات شبه منظمة مع مقدّمي معلومات أساسيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أجريت سلسلتان من مناقشات مجموعات التركيز في عام 2021 (في آب/ أغسطس وكانون الأول/ ديسمبر) بمشاركة 43 من أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو الوزارات المعنية ومؤسسات الضمان الاجتماعي الوطنية، وباحثون وأكاديميون، وخبراء من وكالات الأمم المتحدة. كما أجريت 15 مقابلة أخرى شبه منظمة مع ممثلي نقابات وجمعيات العاملين في قطاع الزراعة في الفترة الممتدّة بين أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2021 (عبر الإنترنت وعبر الهاتف). وكان المشاركون في كل من مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات من الجزائر ومصر والعراق ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان. وقد تمت دعوتهم لمناقشة المخاطر الرئيسية التي تواجه العاملين في قطاع الزراعة في المنطقة والمعوقات الرئيسية لتوسيع برامج التأمين الاجتماعي في القطاع. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول منهجية السلسلة في المذكرة المنهجية[6].

2. ما القيود الإدارية وعوائق القدرات التي تحول دون تغطية العاملين في قطاع الزراعة ببرامج التأمين الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

لا شك في أن توسيع نطاق برامج التأمين الاجتماعي لتشمل العاملين في قطاع الزراعة يستدعي تمتّع مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي بقدرات إدارية قوية من أجل تحديد المستفيدين والوصول إليهم وتسجيلهم، فضلاً عن الاحتفاظ بالسجلات، وتحصيل الاشتراكات، والتحقق من الامتثال، وتلقي الشكاوي ومعالجتها، والبحث عن الأخطاء وعمليات الاحتيال، وتقديم الاستحقاقات (أليو، 2019). ويلخص هذا القسم العوائق الإدارية والمؤسسية الرئيسية التي تحول دون تغطية العاملين في قطاع الزراعة ببرامج التأمين الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك وفقًا للنتائج التي أسفرت عنها المقابلات مع مقدّمي معلومات أساسيين ومناقشات مجموعات التركيز. وقد تم استكمال نتائج المقابلات والمناقشات باستعراض المنشورات والبيانات المتاحة. ويمكن النقر على رمز كل معوق معروض أدناه للانتقال إلى الاستراتيجيات/ الحلول المقترحة لمعالجته.

1.2 صعوبة الإجراءات الإدارية وتعقيدها

يرى ممثلو العاملين في قطاع الزراعة في **الجزائر ومصر والعراق والمغرب والسودان** أن طول الفترة الزمنية التي تستغرقها الإجراءات الخاصة بالالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعي وتلقي الاستحقاقات، واستكمال الأوراق الرسمية وطوابير الانتظار الطويلة وإعداد الوثائق المطلوبة من مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي، من العوائق الرئيسية التي تواجه العاملين في قطاع الزراعة. فعلى سبيل المثال أشار أحد الباحثين من **تونس**[7] إلى أنه على الرغم من أن برامج التأمين الاجتماعي تغطي جميع العاملين في قطاع الزراع في تونس بموجب القانون، لا تزال الخطوات المتخذة على أرض الواقع لتنفيذ القوانين وتقديم تغطية فعلية لهؤلاء العمال ضعيفة للغاية (التغطية الفعالة

6 https://t.ly/59YK

7 باحث في مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (تونس).

محدودة للغاية). ويعزى هذا في الأساس إلى **الصعوبات التي تنطوي عليها إجراءات السداد**، إذ يتعين على العاملين في قطاع الزراعة السفر لمسافات طويلة من أجل سداد قيمة الاشتراكات، وهو ما ستناوله القسم 2-2 بالتفصيل. كما يجد مقدمو خدمات التأمين الاجتماعي صعوبة في تقديم الخدمات للعاملين في قطاع الزراعة بسبب **ضعف قدراتهم المؤسسية**، مثل عدم وجود عدد كافي من الموظفين لمساعدة العمال المؤمن عليهم، ومحدودية الميزانيات المتاحة، وعدم وجود مساحة كافية لممارسة العمليات اليومية في مراكز التأمين الاجتماعي. وتتفاقم هذه الصعوبات بصورة أكبر لدى فئات العمال المؤمن عليهم، التي تشهد مستويات مرتفعة من حراك اليد العاملة (أي العمال الذين يتنقلون باستمرار من عمل إلى آخر أو من قطاع إلى آخر) على غرار العمال الموسميين والمؤقتين واليوميين، في حين تواجه غالبية مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي تحديات تتعلق بتعديل سجلاتها بما يعكس أي تغيرات تطرأ على العمل بصورة صحيحة وفورية، ما يؤدي إلى تعطل تسديد الاشتراكات بلا داعي (منظمة العمل الدولية، 2019).

ويدعم الاستعراض المستندي آراء ممثلي العاملين في قطاع الزراعة ويؤكد أن الهياكل والإجراءات البيروقراطية لبرامج التأمين الاجتماعي (مثل إجراءات التسجيل والسداد) تصعّب على العاملين في قطاع الزراعة الالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعي ومواصلة تسديد الاشتراكات بفعالية (مرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017). ويعتبر أصحاب العمل أن **طول الفترة الزمنية التي يستغرقها استكمال إجراءات تعليق الاشتراكات في حال توقف العمال عن العمل (بسبب انتهاء عقد العمل** على سبيل المثال) **وتسجيل العمال بعد استخدامهم** من الأمور التي تثبط العزيمة ولا تشجع على تسجيل العمال في برامج التأمين الاجتماعي، ولا سيما في القطاع الزراعي حيث تنتشر عقود العمل الموسمية والقصيرة الأجل. بالإضافة إلى ما سبق، **يمكن أن تكون إجراءات التفتيش مرهقة بالنسبة إلى أصحاب العمل** إذا كانت معقدة وتنفذ من جانب جهات مختلفة (بلانك، التاريخ غير محدد).

كما أن الإجراءات المعقدة والمطولة اللازمة للالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعي وسداد الاشتراكات تلقي **بتكاليف غير مباشرة على كاهل العاملين في قطاع الزراعة في القطاع، وقد تؤثّر بشكل بالغ على العمال غير الرسميين والعاملين لحسابهم الخاص**. ومن أمثلة التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالإجراءات الإدارية **التكاليف التي يتطلبها السفر إلى مراكز التأمين الاجتماعي، والرسوم الخاصة بإصدار وثائق محددة، وفرص الدخل الضائعة** نتيجة قضاء الكثير من الوقت في طوابير الانتظار من أجل استكمال الإجراءات الإدارية (منظمة العمل الدولية، التاريخ غير محدد). وتشكل هذه التكاليف تحديات كبيرة لا سيّما بالنسبة إلى العاملين في قطاع الزراعة الذين يعملون بدون عقود عمل، وتعتمد أجورهم على عدد الساعات التي يقضونها في العمل يوميًا أو أسبوعيًا، وبالتالي فإن الوقت الذي يقضونه في استكمال الإجراءات الإدارية والسفر يترجم مباشرةً إلى دخل ضائع. فعلى سبيل المثال، وجدت إحدى الدراسات التي أجريت في زامبيا أن اضطرار العمال إلى التغيب عن العمل شهريًا من أجل سداد اشتراكات برامج التأمين الاجتماعي دفع العمال غير الرسميين إلى الإحجام عن التسجيل في هذه البرامج (بيليرانو وفيجورسات، 2016). وينبغي كذلك ملاحظة أن برامج التأمين الاجتماعي قد لا تكون مصممة (بموجب القانون أو الممارسات الإدارية) بحيث تقبل، أو تكون قادرة على قبول، الاشتراكات لفترات قصيرة من الزمن و/أو من عدة أصحاب عمل، إذ تتطلب غالبية برامج التأمين الاجتماعية مثلاً استمرار العامل في العمل لفترة زمنية محددة (بيرينت وإنجواين، 2018). علاوة على ما سبق، بما أنّ العاملين في قطاع الزراعة وأصحاب العمل في القطاع غير الرسمي غالبًا ما لا ينخرطون في التعليم الرسمي ويكون من الصعب عليهم القراءة أو الكتابة (بسبب الأمية)، فإنهم قد يجدون صعوبة في إجراءات التسجيل في حال كانت المواد المكتوبة غير بسيطة/ واضحة أو لم تكن متوفرة بلغة يسهل على العاملين في قطاع الزراعة فهمها (منظمة العمل الدولية، التاريخ غير محدد)، ولا سيما من ينتمون لأقليات عرقية مثل الأكراد في العراق والأمازيغ في الجزائر.

إلى جانب ما سبق، قد تؤدي الصعوبات التي يواجهها العاملون في قطاع الزراعة عند طلب الاستفادة من الاستحقاقات إلى تثبيط همتهم ودفعهم للإحجام عن الالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعي. وتتسبب عدم الكفاءة الإدارية لمقدمي خدمات التأمين الاجتماعي، في موازاة الإجراءات المعقدة وكثرة الوثائق المطلوبة، في بطء شديد في تسديد الاستحقاقات، إذ قد ينتظر العمال المؤمن عليهم شهورًا عديدة في بعض الأحيان من أجل الحصول على استحقاقاتهم (مرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017). ولعل عدم الكفاءة التي تتسم بها برامج التأمين على هذا المستوى من الأمور التي تثبط عزيمة العاملين في قطاع الزراعة، ولا سيما من يكونوا بحاجة لتلقي استحقاقاتهم بصورة عاجلة (مثل استحقاقات المرض ومزايا التأمين الزراعي وإعانات البطالة). وتعاني المرأة تحديدًا من هذا العائق، إذ لوحظ أنها تتأثر بشكل خاص بعدم انتظام صرف الاستحقاقات أو تأخيرها (منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021).

ويتمثل أحد العوائق الإدارية الأخرى في الحصول على الوثائق الداعمة المطلوبة للتسجيل في برامج التأمين الاجتماعي (منظمة العمل الدولية، التاريخ غير محدد). عادةً ما لا يملك العمال في القطاع غير الرسمي، ولا سيما النساء وكبار السن والفئات الضعيفة الأخرى مثل المهاجرين والمشرّدين قسرًا، بطاقة هوية أو تصريح عمل أو عقد عمل، وهي وثائق يطلبها مقدمو خدمات التأمين الاجتماعي عند التسجيل. ولا يملك العديد من العاملين في قطاع الزراعة ما يلزم من المال للحصول على هذه الوثائق أو أنهم يجدون أنفسهم مطالبين باتباع الكثير من الخطوات البيروقراطية التي يصعب عليهم الالتزام بها (مرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017؛ لوبيز وآخرون، 2013؛ منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021). ولا يؤدي عدم امتلاك العاملين في قطاع الزراعة الوثائق الضرورية إلى استبعادهم من برامج التأمين الاجتماعي فحسب، بل أنه يزيد كذلك من احتمال تعرضهم للاستغلال ويحد من فرصهم في اللجوء إلى القضاء والحصول على الخدمات الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية (منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021).

وحسبما صرح ممثل العاملين في قطاع الزراعة في **المغرب**[8]، فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه العاملين في قطاع الزراعة في البلاد هي صعوبة الحصول على وثائق رسمية من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت إجمالي العدد الفعلي لأيام العمل، إذ عادةً ما يجدون أن عدد أيام العمل المدونة رسميًا في سجلات الصندوق أقل من عدد أيام عملهم الفعلية. ويمكن كذلك أن تعزى هذه الفجوة بين إجمالي العدد الفعلي لأيام العمل والعدد التراكمي المسجل لدى مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي إلى عدم امتلاك برامج التأمين الاجتماعي القدرة الكافية التي تؤهلها تفتيش جميع أماكن العمل ومتابعتها، وتحديدًا أماكن العمل التابعة للقطاع غير الرسمي (القسم 4-2). وحيث أن قيمة استحقاقاتهم تحسب على أساس عدد أيام العمل المسجلة في الصندوق، فإنهم يفضلون الانسحاب من هذه البرامج[9].

يشكّل المهاجرون والمشرّدون قسرًا **النسبة الأكبر من القوى العاملة في قطاع الزراعة حول العالم**، كما أنهم معرضون أكثر من غيرهم للاستبعاد من برامج التأمين الاجتماعي بسبب القيود الإدارية (منظمة العمل الدولية، 2021أ). كما أنهم يواجهون عائقًا قانونيًا رئيسيًا، إذ أن أطر العمل وأطر التأمين الاجتماعي القانونية في غالبية بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستبعد غير المواطنين من البرامج القائمة على الاشتراكات. ولكن، حتى حيثما تتواجد برامج شاملة تسمح بتسجيل المواطنين وغير المواطنين، يقع المهاجرون الذين لا يحملون الأوراق اللازمة ضحية العوائق الإدارية، إذ تشترط برامج التأمين الاجتماعي على العمال تقديم بطاقات هوية وتصاريح عمل ووثائق مثبت فيها محل الإقامة وغيرها من الأوراق الرسمية الأخرى، ما قد يؤدي إلى استبعاد هذه الفئات (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2013؛ ومنظمة العمل الدولية، 2021أ). كما أن **قِصر الفترة الزمنية لعقود عمل اللاجئين** وكثرة تنقلهم تجعل من الصعب عليهم استيفاء الحد الأدنى من شروط العمل المعمول بها في البلد المضيف، وتجعل من العسير على أصحاب العمل كذلك تسجيلهم لدى مقدّمي خدمات التأمين الاجتماعي، ما يفضي إلى استبعادهم من برامج التأمين (منظمة العمل الدولية، 2021أ).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحديات الإدارية لا تؤثر على تغطية العاملين في قطاع الزراعة فحسب، حيث قد تجد جميع فئات العمال صعوبة في اتباع الإجراءات المعقدة والالتزام بكافة المتطلبات والأوراق التي يفرضها مقدمو خدمات التأمين الاجتماعي. ومع ذلك، فإنه يؤثر على العاملين في قطاع الزراعة أكثر من غيرهم مم العمال نظرًا إلى تعرضهم لمجموعة متنوعة من المخاطر، كما تمت مناقشته في التقرير الأول من هذه السلسلة[10].

2.2 بعد الأماكن والنقص في البنية التحتية

صرح ممثلو العاملين في قطاع الزراعة والباحثون في كل من **مصر والعراق والسودان وتونس** بأن بعد المناطق الريفية، وخصوصًا بالنسبة إلى المزارعين، من العوائق الأساسية التي تمنع العاملين في قطاع الزراعة من الالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعي، بما أنّ بعد المسافات يقوّض فعالية التفتيش والامتثال للوائح التأمين الاجتماعي (القسم 4-2). وذكر الممثلون من السودان[11] وتونس[12] والعراق[13] أن بعد أماكن العمل والمنازل في المناطق الريفية يمكن أن يحد من إمكانية الحصول على مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية مثل خدمات التأمين الاجتماعي وقطاعات التعليم والصحة والتدريب وبناء القدرات والمساعدة الاجتماعية. وفي ما يتعلق بالتأمين الاجتماعي تحديدًا، فإنه لا يوجد سوى **عدد محدود من الفروع/ المراكز في المناطق الريفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، ما يجبر العاملين في قطاع الزراعة على السفر لمسافات طويلة من أجل التسجيل وتسديد الاشتراكات. وأشار أحد ممثلي العاملين في قطاع الزراعة من مصر[14] إلى أن غالبية المزارعين يقطنون في قرى نائية وينفقون 20 جنيهًا مصريًا (ما يعادل 1 دولار أمريكي) على أقل من أجل الانتقال إلى مقر أي من مقدّمي خدمات التأمين الاجتماعي. ولا تستطيع الفئات الأكثر ضعفًا توفير هذا القدر من المال، كما يعاني العديد من القرى من نقص في مرافق المواصلات.

وتذكر المنشورات المتاحة في هذا الصدد إلى أنّ كلًّا من **بعد المسافات وعدم توفر مواصلات ميسورة التكلفة للانتقال إلى أقرب مكتب للتأمين الاجتماعي، بالإضافة إلى تكلفة الفرصة الضائعة** (أي الوقت الذي يقضيه الفرد في السفر والوقوف في طوابير الانتظار، والدخل الضائع بالنسبة لعمال اليومية) من العوامل التي تقوّض التسجيل في برامج التأمين الاجتماعي (منظمة العمل

8 ممثل العاملين في قطاع الزراعة في نقابة العمال الزراعيين (المغرب)

9 المزيد من المعلومات متوفّر على الرابط التالي: https://viacampesina.org/fr/maroc-ouvrieres-agricoles-sorganisent-contre-lesclavage

10 https://t.ly/nN8I

11 من صغار المزارعين (السودان).

12 باحث في مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (تونس).

13 ممثل العاملين في قطاع الزراعة التابع لاتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (فرع كركوك، العراق).

14 ممثل العاملين في قطاع الزراعة بجمعية إيدي في إيدك (مصر).

الدولية، التاريخ غير محدد). وقد تتفاقم هذه المشاكل في البلدان التي لا تملك نظمًا رقمية للتأمين الاجتماعي. ومع عدم التطور الكافي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنظم الرقمية في غالبية بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحديدًا التكنولوجيا اللازمة لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي وتيسير التسجيل وتسديد الاشتراكات، قد تواجه عمليات توسيع نطاق تغطية برامج التأمين الاجتماعي تحديات كثيرة، ولا سيما في ما يتعلق بالسكان الذين لا تشملهم هذه التغطية عادةً مثل العاملين في قطاع الزراعة (جول وزويرس، 2018؛ منظمة العمل الدولية، 2019) (القسم 6-2). وفي بعض الحالات تصبح **التكاليف اللازمة للحصول على خدمات التأمين الاجتماعي أكبر من المزايا المقدّمة** بسبب ارتفاع مصاريف السفر والانتقال وسوء البنية التحتية (منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021). **ويعد السفر لمسافات طويلة من الأمور الصعبة بالنسبة إلى النساء تحديدًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** بسبب الوصمة الاجتماعية التي تلحق بالمرأة حينما تسافر وحدها (منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021).

ومن ناحية أخرى فإن مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي يعتبرون أن **الميزانية المحدودة** المخصصة تقوض قدرتها على **امتلاك عدد كافٍ من الفروع الموزّعة على مساحة البلاد، وتحديدًا في المناطق الريفية**. وكشفت إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية في زامبيا أن مقدّمي خدمات التأمين الاجتماعي الرئيسيين في البلاد يتواجد في المدن الرئيسية ولا يملكون سوى عددًا محدودًا من الفروع في المناطق النائية، ما يؤدي إلى عدم وجود منافذ كافية لتسديد الاشتراكات بسرعة وبدون تكبد تكاليف إضافية. وقد منع ذلك العاملين في قطاع الزراعة الذين يقطنون في مناطق بعيدة من التسجيل في تلك البرامج (بيليرانو وفيجورسات، 2016). وحتى في الحالات التي توفّر فيها عدد من الفروع، فقد توزّعت **على أماكن غير مناسبة و/أو فتحت أبوابها في أوقات لا تناسب العاملين في قطاع الزراعة** (مرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017).

بالإضافة إلى ذلك، يَعتبر مقدّمو خدمات التأمين الاجتماعي أن **عملية تحصيل الاشتراكات من المناطق النائية أو المناطق التي يصعب الوصول إليها لا تستحق التكلفة الادارية التي تتكبدها في سبيل تحصيل تلك المبالغ، إذ أن تلك العمليات تتطلب الكثير من المصاريف وتنطوي على العديد من التحديات** (أليو، 2019). ويتطلب الوصول إلى العاملين في قطاع الزراعة في المناطق الريفية والمتفرقة امتلاك قدرات مؤسسية ضخمة، ولا سيما من أجل الوصول إلى هؤلاء المتواجدين في المناطق ذات التضاريس الوعرة أو المناطق المتضررة من النزاعات، بل ويزداد الأمر صعوبة كذلك حينما لا يحصل الموظفون التابعون لمقدّمي التأمين الاجتماعي على أي نوع من الحماية أو الضمانات. وأشار أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات من **العراق**[15] إلى أن الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاعات في ظل إجراءات الحماية البسيطة المتوفرة يعد من الأسباب الرئيسية التي تحدّ من تواجد مقدّمي خدمات التأمين الاجتماعي ومن عمليات تفتيش العمل في تلك المناطق.

3.2 الافتقار إلى الوعي والمعلومات الضرورية

أشار ممثلو العاملين في قطاع الزراعة في كل من **مصر والعراق ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان وتونس** إلى أن **عدم وعي العاملين في قطاع الزراعة بحقّهم في الحصول على حماية اجتماعية وتلقي استحقاقات التأمين الاجتماعي** من العوامل الرئيسية التي تعيق إدماج العاملين في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي. وحتى في الحالات التي يملك فيها العاملون في قطاع الزراعة ما يكفي من القدرة المالية للاشتراك في برامج التأمين الاجتماعي والوصول إلى مراكز مقدّمي الخدمة، فإنهم غالبًا ما لا يشعرون بالحماس الكافي للالتحاق ببرامج التأمين نظرًا **لافتقارهم إلى الوعي الكافي الذي يؤهلهم إدراك أهمية مزايا التأمين الاجتماعي.** فعلى سبيل المثال، صرح أحد ممثلي العاملين في قطاع الزراعة في السودان أن غالبية العاملين في قطاع الزراعة يفضلون إنفاق الأموال على شراء مدخلات زراعية أفضل بدلاً من سداد اشتراكات بسيطة نسبيًا لبرامج التأمين الاجتماعي بسبب عدم وعيهم بالمزايا الطويلة الأجل للتأمين. ويجب عدم إغفال الدور الذي يؤديه الدخل المحدود في هذا السياق كذلك، إذ أن العاملين في قطاع الزراعة، ولا سيما صغار المزارعين، ينفقون الجزء الأكبر من دخلهم على الطعام، وحينما يكون الدخل ضئيلاً نسبيًا، فإنه لا يتبقى معهم سوى قدرًا قليلاً من المال للنفقات الأخرى خلاف الطعام (بما في ذلك اشتراكات التأمين الاجتماعي) (رابسومانيكيس، 2015).

وتؤكد المنشورات المتاحة في هذا الصدد أن **الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية محدودة بسبب تدني مستوى الوعي**، وتحديدًا في المناطق الريفية وفي الاقتصاد غير الرسمي، حيث يتمتّع الأفراد بمستويات متدنية من التعليم ويعيشون في مناطق ترتفع فيها معدلات الفقر وربما يتكبدوا كذلك تكلفة فرص ضائعة أعلى من أجل الحصول على معلومات عن برامج الحماية الاجتماعية (أليو، 2019). فعلى سبيل المثال، تدفع أماكن عمل العاملين في قطاع الزراعة ومنازلهم البعيدة وعدم سهولة الاتصال بالإنترنت، بهم إلى هدر الوقت والمال في السفر من أجل الحصول على معلومات دقيقة. وهناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى قلة وعي العاملين في قطاع الزراعة بحقّهم في الحصول على حماية اجتماعية بوجه عام وبأهمية مزايا التأمين الاجتماعي وكيفية الحصول عليها بوجه

15 ممثل العاملين في قطاع الزراعة التابع لاتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (فرع كركوك، العراق).

خاص. ومن هذه العوامل **الأمية، والعوائق المرتبطة باللغة، وعدم تنظيم العاملين في قطاع الزراعة (ضمن نقابات وجمعيات مثلاً)** نتيجة لوجود أماكن عملهم ومنازلهم في مناطق بعيدة (منظمة العمل الدولية، التاريخ غير محدد) (القسم 5-2). ومن الممكن أن يواجه العاملون لحسابهم الخاص على وجه التحديد بعض التحديات من أجل الحصول على معلومات نتيجة عملهم بشكل منفرد ومنعزل (مثل رعاة الماشية). ومن ثمّ فإن امتلاك قدر محدود من المعلومات أو حتى امتلاك معلومات غير صحيحة يمكن أن يؤدي إلى تكوين صورة خاطئة عن برامج التأمين الاجتماعي والمزايا التي يمكن الحصول عليها من خلالها، ولا سيما حينما تكون المزايا غير واضحة والقواعد والإجراءات مكتوبة بلغة رسمية (بريميلكومب، 2012).

بالإضافة إلى ما سبق، قد يواجه غير المواطنين تحديات أكبر من أجل الحصول على معلومات. فقد أشارت منظّمة العمل الدولية إلى أنّ غير المواطنين في **الأردن مثلاً**، بمن فيهم العمال من اللاجئين، أقل وعيًا بمزايا واستحقاقات الضمان الاجتماعي من العمال الأردنيين، وذلك نظرًا إلى ارتفاع مستويات الأمية بصورة أكبر بين أوساط اللاجئين. كما يمكن أن يواجه العمال المهاجرون من غير العرب تحديات إضافية مثل العوائق المرتبطة باللغة (منظمة العمل الدولية، 2021ج).

4.2 التحديات المرتبطة بالتفتيش والإنفاذ

صرح ممثلو العاملين في قطاع الزراعة من **مصر والعراق ولبنان والمغرب** بأن افتقار مقدّمي خدمات التأمين الاجتماعي إلى القدرات اللازمة للإنفاذ والتفتيش من التحديات الرئيسية التي تعيق توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي ليشمل العاملين في قطاع الزراعة في بلدانهم. وأشار من أجريت معهم المقابلات من **العراق**[16] **والمغرب**[17] على وجه التحديد إلى أن عدم وجود عدد مناسب من مفتشي التأمين الاجتماعي بما يكفي لتغطية جميع الأفراد المسجلين يؤدي إلى تقويض قدرة مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي على مباشرة إجراءات التفتيش في هذه البلدان. علاوة على ذلك فإن ممثل العاملين في قطاع الزراعة من **مصر**[18] يرى أن قدرة العاملين في خدمات التأمين الاجتماعي المحدودة على التواصل مع العملاء من العاملين في قطاع الزراعة قد تساهم في دفع هؤلاء العمال للإحجام عن الالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعي. فعلى سبيل المثال يفضل المزارعون عدم التسجيل في برامج التأمين الاجتماعي نظرًا إلى ضعف مهارات التواصل لدى العاملين في خدمات التأمين الاجتماعي، ما يصعّب ويعقدّ إجراءات التسجيل التي يجدها المزارعون صعبة أصلاً. ومن البديهي أن الجهات المسؤولة عن التأمين الاجتماعي التي تعاني من انخفاض الميزانيات المتاحة وانخفاض عدد العاملين لديها سوف تقدم خدمات غير مناسبة للعملاء.

يؤكّد استعراض المنشورات المتاحة آراء ممثلي العاملين في قطاع الزراعة. وعلى الرغم من أن قوانين بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنص على تمتع العاملين في قطاع الزراعة بالحق في الحصول على التأمين الاجتماعي، تتجلى ثغرات بارزة بين الحقوق المنصوص عليها في هذه الأطر القانونية والحقوق الممنوحة للعمال على أرض الواقع. ويعود سبب ذلك في الأساس إلى **القدرة المحدودة** على إنفاذ القوانين واللوائح (رونكوني، 2019). وبشكل عام فإنّ القدرة على التفتيش من العناصر الجوهرية التي تقوم عليها برامج التأمين الاجتماعي، إذ لا غنى عنها من أجل تفتيش عمليات التسجيل ومتابعة امتثال جميع العمال للوائح المنصوص عليها في ما يتعلق بسداد قيمة اشتراكات التأمين الاجتماعي (منظمة العمل الدولية، 2021ب). وعلى نطاق أضيق، من المؤكد أن عمليات التفتيش وإنفاذ التشريعات ضرورية للغاية من أجل منع الاحتيال، والحد من حالات التعثر في سداد الاشتراكات، والتغلب على المقاومة التي يبديها بعض أصحاب العمل تجاه الامتثال للمعايير القانونية بشأن ظروف العمل وعدد ساعات العمل (مرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017). وعلى الرغم مما سبق، فإن العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تجري عمليات محدودة للغاية لتفتيش العمل والتأمين الاجتماعي في المناطق الريفية، ولا سيما في قطاع الزراعة (منظمة العمل الدولية، التاريخ غير محدد). ويتأثر العمال غير الرسميين تحديدًا بقلة أعداد الموظفين المعنيين بالتفتيش، إذ يصب الموظفون تركيزهم على تفتيش الأماكن ذات الطابع الرسمي (مرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017). فعلى سبيل المثال، تقر **الأراضي الفلسطينية المحتلة** القوانين والتشريعات بشأن حقوق العمال في المعايير الدنيا والاتفاقيات التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية، ولكنّ امتثال أصحاب العمل لهذه القوانين واللوائح ضعيف للغاية على أرض الواقع، ولا سيما في ما يتعلق بقانون الحد الأدنى للأجور والإجازات المدفوعة الأجر واستحقاقات نهاية الخدمة والرعاية الصحية والتأمين ضد إصابات العمل. ويعزى هذا القصور في الأساس إلى ضعف عمليات إنفاذ القوانين، بالإضافة إلى ضعف الإشراف على أماكن العمل، وخصوصًا الأماكن حيث يعمل الأشخاص في الزراعة الموسمية (اتحاد لجان العمل الزراعي، 2022).

16 المرجع السابق نفسه.

17 ممثل العاملين في قطاع الزراعة في نقابة العمال الزراعيين (المغرب).

18 ممثل العاملين في قطاع الزراعة بجمعية إيدي في إيدك (مصر).

قد يؤدي عدم وجود طاقم عمل مؤهل لدى مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي إلى عدم تغطية العاملين في قطاع الزراعة ببرامج التأمين الاجتماعي (رونكوني، 2019؛ مرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017). وربما لا يكون العاملون لدى مقدّمي خدمات التأمين الاجتماعي حاصلين على التدريب المناسب على المهام التي يفترض أن يقوموا بها (مثل عمليات التفتيش). فعلى سبيل المثال، قد يحاول الموظفون الذين يتلقون أجورًا متدنية كسب المال عن طريق فرض رسوم إضافية مستغلين عدم معرفة العاملين في قطاع الزراعيين بالرسوم الصحيحة. كما يمكن أن يطلب هؤلاء الموظفون رشاوى من العاملين في قطاع الزراعة مقابل تقديم الخدمات أو من أصحاب العمل مقابل ضمان عدم تعرضهم للمضايقات من مفتشي التأمين الاجتماعي (مرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017).

ولعل انتشار عقود العمل غير الموحدة، ولا سيما الترتيبات غير الرسمية وغير المكتوبة، من الأمور الأخرى التي تزيد من صعوبة تطبيق عمليات إنفاذ اللوائح في قطاع الزراعة. فعلى سبيل المثال، ينص قانون العمل في **الأراضي الفلسطينية المحتلة** على ضرورة تحرير العقود في صيغة كتابية بين العاملين في قطاع الزراعة وأصحاب العمل. ورغم ذلك فإن الاتفاقات الشفهية أكثر انتشارًا في هذا القطاع بما أن غالبية فرص العمل المتوفرة غير دائمة أو موسمية أو مؤقتة أو يقوم بها أفراد الأسرة العاملون. وبالطبع فإن هذا يجعل العاملين في قطاع الزراعة أكثر عرضة للاستغلال من جانب أصحاب العمل نظرًا إلى صعوبة تفتيش العمل بموجب الترتيبات الشفهية، كما أن هذه الترتيبات تمنح أصحاب العمل فرصة أكبر للتحكم في ظروف العمل (اتحاد لجان العمل الزراعي، 2022). ومن ناحية أخرى، يقبل قانون العمل في الأردن بكل من العقود المكتوبة والشفهية، ولكن نظرًا إلى صعوبة إثبات الاتفاقات غير المكتوبة، يواجه العاملون في التأمين الاجتماعي صعوبة أكبر في تنفيذ العقود الشفهية، ما يؤدي بالتالي إلى توفير تغطية محدودة للعمال الذين يعملون بموجب عقود شفهية (رزاز وبيليرانو وبيرن، 2021). وفي موازاة ذلك، فإن التحديات المتعلقة بالامتثال للوائح تتجلى بشكل خاص في المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، ولا سيما عندما تتداخل مع العوائق التي قد تواجهها تلك المؤسسات في ما يتعلق بتوافر الموارد المالية (سيلفا لياندر وآخرون، 2021).

ويمكن كذلك أن تتأثر تغطية المهاجرين والعمال الأجانب سلبًا نتيجة ضعف القدرة على إنفاذ القوانين والتفتيش، حتى في الحالات التي يحق فيها لهذه الفئات الحصول على تغطية بموجب القانون. ومن الأمثلة على ذلك قانون العمل الأردني الذي لا يستثني الأجانب. إلاّ أنّ **التغطية الفعلية التي يحصل عليها المهاجرون والأجانب على أرض الواقع لا تزال محدودة نظرًا إلى ضعف الامتثال للقوانين**، وتحديدًا في قطاع الزراعة (رزاز وبيليرانو وبيرن، 2021). ومن المستبعد كذلك أن يبلغ الأجانب عن تعرضهم للاستغلال بسبب خوفهم من السلطات القانونية (ولا سيما المهاجرين غير الحاملين وثائق ثبوتية)، وجهلهم بالقوانين الوطنية، ناهيك عن أنهم يعيشون ويعملون في ظروف سيئة تشجع على الاستغلال وسوء المعاملة.

5.2 غياب التمثيل والتنظيم

أشار ممثلو العاملين في قطاع الزراعة **بالعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان** إلى القدرات المحدودة لنقاباتهم ومنظمات العمل باعتبارها من التحديات الإضافية التي تعوق توسيع نطاق التأمين الاجتماعي . وفي هذا الصدد صرحوا بأنه حتى حينما تكون تلك المنظمات موجودة بالفعل، فإن افتقار قادة بعض النقابات والجمعيات المعنية بالعاملين الزراعيين المنتجين إلى ما يلزم من المهارات والقدرات، بالإضافة إلى الدعم السياسي المحدود الذي يتلقونه، قد يحد من قدرتهم على إدارة تلك المنظمات بصورة سليمة وتوسيع نطاق تغطيتها ليشمل المزيد من العاملين في قطاع الزراعة. بالإضافة إلى ذلك، متى تواجدت تلك المنظمات، فإنها (نقابات العمال تحديدًا) تميل أحيانًا لتمثيل مصالح كبار المنتجين الزراعيين بدلاً من تمثيل مصالح صغار المزارعين، كما هو الحال مع قطاع مصايد الأسماك في **تونس**، حيث النقابات تمثل مصالح الصيادين الصناعيين الأكثر هيمنة على السوق بدلاً من تمثيل صغار صيادي الأسماك الأكثر ضعفًا (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2019).

وذكر الممثل[19] **السوداني** للعاملين في قطاع الزراعة أن هناك قانون ينظم عملية تشكيل جمعيات العاملين في قطاع الزراعة[20] ومزاولة أنشطتها في البلاد. ومع ذلك فإن القانون لا يطبق على نحو ملائم حتى اليوم بسبب **ضعف الالتزام السياسي**. كما صرح الممثل[21] **العراقي** للعاملين في قطاع الزراعة بأن النقابات القائمة في البلاد تعاني من الضعف الشديد حاليًا وتلعب دورًا محدودًا في القطاع. وبالمثل ذكر ممثل العاملين في قطاع الزراعة من **الأراضي الفلسطينية المحتلة**[22] أن تعاونيات العاملين في قطاع الزراعة الفلسطينية تمارس عملها

19 ممثل العاملين في قطاع الزراعة التابع لاتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (فرع كركوك، العراق).

20 قانون تنظيم أصحاب الإنتاج الزراعي والحيواني، 2011. ظل القانون غير ساريًا حتى عام 2015 وما زال يواجه بعض المشاكل على مستوى التنفيذ.

21 ممثل العاملين في قطاع الزراعة التابع للاتحاد العام لنقابات عمال العراق.

22 ممثل العاملين في قطاع الزراعة التابع لاتحاد لجان العمل الزراعي (الأراضي الفلسطينية المحتلة).

في نطاق محدود للغاية وتركز فحسب على تيسير الحصول على فرص عمل. ويشير أحد التقارير التي صدرت مؤخرًا في **الأراضي الفلسطينية المحتلة** إلى أنه على الرغم من مرور 15 عامًا على إنشاء نقابات للعاملين في قطاع الزراعة، لا يزال هذا القطاع أقل تنظيمًا من القطاعات الأخرى نظرًا إلى **عدم قدرة النقابات** على التصدي لجميع المخاطر التي تواجه القطاع (اتحاد لجان العمل الزراعي، 2022).

وتقر الدراسات بأهمية الدور الذي تستطيع أن تضطلع به منظمات العمال في تيسير تغطية أعضائها ببرامج التأمين الاجتماعي وتوعيتهم بحقوقهم في هذا الصدد (سوروجا وآخرون، 2021، ومنظمة العمل الدولية، 2021ب)، وتحديدًا عندما تتمتع هذه المنظمات بما يكفي من القدرات. وبالنسبة إلى العاملين في قطاع الزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن غياب منظمات العمال يؤدي إلى تفاقم ضعفهم وتهميشهم ويحد من فرص تمثيلهم بصورة جيدة في الحوارات السياساتية (منظمة العمل الدولية، 2021ب). وبحسب التقرير الصادر عن اتحاد لجان العمل الزراعي (2022)، إنّ 90% من العاملين في قطاع الزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير منتسبين إلى أي نقابة عمالية، ولا يشعر نصف هؤلاء العمال بالأمن والأمان في أماكن عملهم. ويعد تنظيم العمال أكثر صعوبة في القطاع غير الرسمي، إذ يتعذر في بعض الأحيان تحديد هؤلاء العمال والوصول إليهم وجمعهم في مكان واحد. وينطبق هذا الأمر تحديدًا على العاملين في قطاع الزراعة الذين غالبًا ما يقطنون ويعملون في مناطق متناثرة ومنعزلة و/أو لا يملكون عنوانًا ثابتًا (مثل الرعاة) (منظمة العمل الدولية، التاريخ غير محدد؛ وأسينس وجنسن وموامادزينجو، 2019). علاوة على ذلك، لا يملك أغلب العاملين في القطاع غير الرسمي رفاهية اقتطاع الوقت الكافي لحضور الاجتماعات، إذ أن قضاء ذلك الوقت في الاجتماعات يعني خسارتهم للدخل الذي كان من الممكن أن يجنونه في حال قضاء ذلك الوقت في العمل (مرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017).

2.6 غياب الرقمنة عن برامج التأمين الاجتماعي

صرح ممثلو العاملين في قطاع الزراعة في كل من **الجزائر**[23] **والسودان**[24] **والمغرب**[25] **ولبنان**[26] **والعراق**[27] بأن عدم وجود حلول رقمية لمباشرة الإجراءات الإدارية يمثل أحد عوائق القدرات التي تحول دون توسيع نطاق برامج التأمين الاجتماعي. وبحسب ممثل العاملين في قطاع الزراعة في **الجزائر**[28]، تستطيع الأدوات الرقمية أن تيسر على أصحاب العمل عملية تسجيل العمال لديهم في برامج التأمين الاجتماعي. وفي الوقت الحالي يتعين على أصحاب العمل في الجزائر إنشاء ملف ورقي لكل عامل[29]، وهو ولا شك من الأنشطة التي تستهلك وقتهم ما يدفعهم للإحجام عن تسجيل العاملين.

وبالمثل تؤكّد المنشورات إلى أن أنظمة التأمين غير الرقمية تتطلب من مقدّمي خدمات التأمين الاجتماعي إجراء العمليات الإدارية يدويًا (مثل إجراءات السداد وتحصيل الاشتراكات، إلخ.)، ما يهدر الوقت ويؤثر على كفاءة المنظومة ويقوض قدرتها على تقديم الخدمات وتوسيع نطاق التغطية. ومن ناحية أخرى، فإن عدم العمل بنظم رقمية يعني اضطرار العاملين في قطاع الزراعة على السفر من مناطق ريفية بعيدة إلى فروع التأمين الاجتماعي من أجل التسجيل (القسم 2-2). وعلى الرغم من إمكانيات الحلول الرقمية، أقر ممثلي العاملين في قطاع الزراعة في **مصر والعراق والسودان** بأنه قد يكون من الصعب تنفيذ هذه الحلول في بعض الحالات بسبب سوء البنية التحتية الرقمية وضعف خدمات الاتصال بالإنترنت. وصرح أحد الأشخاص **السودانيين**[30] الذين أجريت معهم المقابلات أن بلاده تواجه بعض المشاكل في خدمات الإنترنت والكهرباء، وتحديدًا في المناطق الريفية، مشيرًا إلى أنه من الممكن أن يتعذر على بعض العاملين في قطاع الزراعة الحصول على هواتف ذكية. وذكر ممثلو العاملين في قطاع الزراعة **بمصر**[31] **والعراق**[32] أن العديد من العاملين في قطاع الزراعة يجهلون كيفية استخدام التكنولوجيا الرقمية. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اتخذت خطوات ملموسة نحو التحول الرقمي ونفذت بالفعل حلولاً للتصدي لهذه المشاكل كما هو الحال في **الأردن** التي دشنت منصات إلكترونية للعاملين لحسابهم

23 ممثل العاملين في قطاع الزراعة التابع للاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين (الجزائر).

24 ممثل العاملين في قطاع الزراعة الذي يمثل المزارعين على نطاق صغير وممثل العاملين في قطاع الزراعة التابع لجمعية طيبة للإنتاج الزراعي (السودان).

25 ممثل العاملين في قطاع الزراعة في نقابة العمال الزراعيين (المغرب).

26 ممثلو العاملين في قطاع الزراعة في نقابة العمال الزراعيين وجمعية الاتحاد النسائي للعاملات في الشمال (لبنان).

27 ممثل العاملين في قطاع الزراعة التابع لاتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (فرع كركوك) ونقابة المهندسين الزراعيين بإقليم كوردستان (العراق).

28 ممثل العاملين في قطاع الزراعة التابع للاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين (الجزائر).

29 ينشئ أصحاب العمل الملف الورقي مرة واحدة فقط (عند استخدام العامل). ولا يتطلب الإعلان الدوري عن الدخل وجود نسخة ورقية.

30 ممثل العاملين في قطاع الزراعة التابع لجمعية طيبة للإنتاج الزراعي (السودان).

31 ممثل العاملين في قطاع الزراعة بجمعية إيدي في إيدك (مصر).

32 ممثل العاملين في قطاع الزراعة التابع للاتحاد العام لنقابات عمال العراق.

الخاص من أجل الولوج إليها للتسجيل في برامج التأمين الاجتماعي وسداد الاشتراكات، **ولبنان** الذي أسس سجل المزارعين، **والجزائر** التي خصصت خدمات إلكترونية تحمل اسم "ضمانكم" لغير الأجراء (بما في ذلك العاملون في قطاع الزراعة)، **وتونس** التي أطلقت تطبيق يحمل اسم "احميني" من أجل النساء العاملات في قطاع الزراعة. ويقدم القسم التالي المزيد من المعلومات عن هذه النماذج.

3. كيف يمكن التغلب على القيود الإدارية وعوائق القدرات التي تحول دون تغطية العاملين في قطاع الزراعة ضمن برامج التأمين الاجتماعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

هناك العديد من الجوانب الإدارية التي يجب وضعها في الحسبان من أجل تيسير حصول العاملين في قطاع الزراعة على خدمات التأمين الاجتماعي، مثل تسهيل تنفيذ الإجراءات المطلوبة كإجراءات التسجيل وسداد الاشتراكات وتلقي الاستحقاقات. كما ينبغي أن تساعد تلك الإجراءات على تقليل تكاليف الفرص الضائعة إلى أدنى قدر ممكن (تقليل فرص الدخل الضائعة)، وإتاحة ما يكفي من المعلومات بشأن برامج التأمين الاجتماعي، والوصول إلى موظّفي التأمين الاجتماعي في القرى الريفية، والتأكد من إمكانية التواصل مع هؤلاء عن بعد عبر الهاتف أو المنصات الإلكترونية، وغير ذلك من الأمور الأخرى. ويستعرض هذا القسم الاستراتيجيات والابتكارات المتبعة في بعض البلدان من أجل التغلب على هذه القيود الإدارية.

1.3 تبسيط الإجراءات والشروط

يمكن زيادة عدد العاملين في قطاع الزراعة المسجلين في برامج التأمين الاجتماعي عند تبسيط شروط التسجيل، وتطبيق إجراءات أسهل للتسجيل وتلقي الاستحقاقات، وتيسير الحصول على المعلومات المطلوبة والعمل بقواعد أكثر مرونة. وفي هذا الصدد ينبغي أن تنظر برامج التأمين الاجتماعي في إمكانية إنشاء أدوات بسيطة لتيسير عمليات جمع المعلومات وحفظ السجلات. وبالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تيسير التسجيل بالنسبة إلى المسجّلين أصلاً في هذه البرامج، يمكن أن تسهم تلك الأدوات أيضًا في الحد من التكاليف الإدارية التي يتكبدها مقدّمو خدمات التأمين الاجتماعي (مرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017).

وتتمثل إحدى الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لضمان تغطية العاملين في قطاع الزراعة ببرامج التأمين الاجتماعي في **تعديل الإجراءات الإدارية بما يتناسب مع احتياجات العاملين في قطاع الزراعة وظروف عملهم**، ولا سيما العمال الذين يمارسون عملهم بموجب ترتيبات عمل عرضية أو موسمية أو مؤقتة. وتشمل التدابير المقترحة السماح بسداد الاشتراكات سنويًا أو يوميًا أو في نهاية موسم الحصاد، وهذا وفقًا للاقتراح الذي قدمه أحد ممثلي العاملين في قطاع الزراعة **بالسودان** خلال المقابلة التي أجريت معه. بالإضافة إلى ذلك فإن تخفيف الحدود القصوى المقررة للأرباح أو فترات تقديم الاشتراكات، التي تحد من قدرة العمال على تلقي الاستحقاقات، قد يؤدي إلى جذب العمالة المؤقتة والموسمية (منظمة العمل الدولية، 2017). ويتمثل أحد النهج التي يمكن اتباعها **لتسهيل الإجراءات في تبسيط المساهمات المطلوبة من العاملين لحسابهم الخاص والمؤسسات المتناهية الصغر عن طريق توحيد اشتراكات التأمين الاجتماعي والمساهمات الضريبية من خلال آليات "الضريبة الأحادية".** وقد ساهم هذا النهج في الأوروغواي على زيادة نطاق تغطية التأمين الاجتماعي بنسبة ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات فقط (رزاز وبيليرانو وبيرن، 2021) (المربع 1). وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تدرس حكومة **المغرب** إمكانية اعتماد آلية ضريبة أحادية وتطبيقها بدلاً من نظام معدل الضريبة الثابت الساري على العاملين لحسابهم الخاص والعمال المستقلين. وتسعى الحكومة من خلال اعتماد آلية الضريبة الأحادية إلى توسيع نطاق الوعاء الضريبي وزيادة تغطية التأمين الصحي (منظمة العمل الدولية، 2021ب).

المربع 1. الضريبة الأحادية في الأوروغواي

يستطيع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمنتجون الزراعيون الذين يندرجون ضمن فئة المساهمين في الضريبة الأحادية في الأوروغواي الاختيار ما بين سداد ضريبة أحادية على دخلهم أو سداد اشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب العادية المفروضة من جانب الحكومة. وتختلف قيمة الاشتراكات التي يسددها المشاركون في الضريبة الأحادية نتيجة العديد من المعايير المختلفة مثل حجم المؤسسة، وتغطية أفراد الأسرة، وحزمة الاستحقاقات المقدمة. وتكمن الفكرة هنا في أن الضريبة الأحادية تطبق كبديل لكل من اشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب. وفي المقابل يتلقى الأشخاص المؤمن عليهم جميع مزايا التأمين الاجتماعي باستثناء التأمين ضدّ البطالة، بينما يكون التأمين على الأسرة والتأمين الصحي اختياريًا في هذه الحالة (منظمة العمل الدولية، 2021ب). ويتولى معهد الضمان الاجتماعي في الأوروغواي مسؤولية تحصيل مساهمات الضريبة الأحادية، وتخصيص حصة اشتراكات التأمين الاجتماعي لتمويل الاستحقاقات المقدمة للمشتركين وأسرهم، ثم تحويل القدر الذي يعادل المدفوعات الضريبية إلى الجهة المالية المختصة. ومن هنا يمكن اعتبار ما سبق مثالاً على الدعم المتبادل، إذ جمعت الحكومة اشتراكات التأمين الاجتماعي والمساهمات الضريبية في صورة دفعة واحدة (الضريبة الأحادية)، ما ساهم في سد الفجوة ما بين العمال في القطاعين الرسمي وغير الرسمي (بولتون، 2017).

يتمثل أحد النهج الأخرى المقترحة في **استخدام التكنولوجيا من أجل تبسيط الإجراءات وإلغاء تكاليف السفر والانتقال التي يتكبدها العاملون في قطاع الزراعة** (القسم ٣-٦). على سبيل المثال هناك العديد من البلدان التي نجحت بالفعل في الاعتماد على استخدام الهواتف المحمولة من أجل التسجيل وتحويل الاشتراكات، مثلما هو الحال في كولومبيا وكوت ديفوار وكينيا وتنزانيا وتركيا وأوغندا والأوروغواي وزامبيا (رزاز وبيليرانو وبيرن، ٢٠٢١). ومن شأن استخدام الهواتف المحمولة مساعدة العاملين في قطاع الزراعة على تلقي استحقاقاتهم بصورة أسرع بدون الحاجة للذهاب إلى مراكز التأمين الاجتماعي. إلا أنّه ينبغي، عند تطبيق تلك الاستراتيجيات، مراعاة عدم الإلمام الكافي بالتكنولوجيا الرقمية، ولا سيما في أوساط العاملين في قطاع الزراعة. وقد أصبحت المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول أكثر انتشارًا في الأسواق على مستوى العالم، وتحديدًا على صعيد اشتراكات التأمين الاجتماعي وصرف الاستحقاقات. وهناك العديد من النماذج التي تتبع هذا النهج مثل المنصة الإلكترونية «احميني» المخصصة للنساء العاملات في القطاع الزراعي **بتونس** (مربع ٨ بالقسم ٣-٦)، ومنصة إم-بيسا «aseP-M»[33] للدفع عبر الهاتف المحمول في **كينيا** (بيليرانو وفيجورسات، ٢٠١٦؛ ماس ورادكليف، التاريخ غير محدد).

ويتمثل أحد التحديات الأخرى في عدم امتلاك العمال الأوراق الثبوتية اللازمة، كما هو مذكور في القسم السابق. وينطبق هذا الأمر تحديدًا على المهاجرين ورعاة الماشية والأشخاص المتنقلين. **ويمكن أن يساهم إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على المعلومات الاجتماعية الخاصة بالعمال الريفيين على تقليل عدد الوثائق المطلوبة لتسجيل العاملين في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي**. وكانت هذه الاستراتيجية بالفعل ضمن الاستراتيجيات التي اتبعها برنامج المعاشات الريفية في البرازيل ومن الممكن اتباعها كذلك في السجلات الزراعية كسجل المزارعين الجاري تأسيسه في لبنان (مربع ٢). وعلى الرغم من ذلك، قد تنطوي العملية المتبعة للوصول إلى العاملين في قطاع الزراعة والعمال الريفيين عمومًا وتسجيلهم على صعوبات وتكاليف كثيرة. ويمكن التغلب على هذه التحديات عن طريق السماح بالتسجيل الإلكتروني في البلدان حيث يتوافر اتصال جيد بالإنترنت وبنية تحتية إلكترونية مناسبة. على سبيل المثال فإن النظام الإلكتروني لتسجيل أنشطة الصيد (PGRsiS ٠,٤) في البرازيل يتيح للصيادين ملء استمارة إلكترونية بهدف الحصول على تراخيص الصيد وتقديم الوثائق المطلوبة وتحديث بياناتهم عبر الإنترنت، ما يساهم في التخفيف من أعباء الإجراءات الإدارية. كما تساعد هذا النظام على منع الاحتيال وحماية البيانات وتمكين الصيادين من طلب الحصول على تأمين البطالة خلال مواسم حظر الصيد (الحكومة البرازيلية، التاريخ غير محدد). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الأهمية القصوى لإنشاء الروابط ما بين السجلات المختلفة، بما في ذلك سجلات التأمين الاجتماعي وغيرها من سجلات الحماية الاجتماعية القائمة، من أجل تعزيز إمكانية تبادل البيانات بين هذه السجلات ودعم التنسيق في ما بين مختلف مؤسسات القطاع.

33 يرمز الحرف "M" في اسم المنصة "M-Pesa" إلى كلمة "Mobile" التي تعني هاتف محمول، بينما تشير كلمة "PESA" إلى "المال" في اللغة السواحلية. وأطلق هذا التطبيق في أعقاب القرار الصادر عن الصندوق الوطني لتأمين المستشفيات بتحقيق تغطية شاملة عن طريق البدء في استهداف غير الرسمية والأشخاص المعوزين في كينيا. وسعيًا للقضاء على المشاكل المحتملة في ما يتعلق بتحصيل الاشتراكات من الفئات المستهدفة الجديدة، دخل الصندوق الوطني لتأمين المستشفيات في شراكة مع شركة "إم بيسا" للمعاملات المالية عبر الهواتف المحمولة من أجل تيسير سداد الاشتراكات عن بعد باستخدام الهاتف المحمول. وتجدر الإشارة هنا إلى أن خدمة "إم-بيسا" متاحة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، حتى في المناطق النائية (الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، التاريخ غير محدد).

المربع 2. سجل السكان الريفيين في البرازيل وسجل المزارعين في لبنان

البرازيل

لطالما اضطر سكان الأرياف العاملون في زراعة الكفاف إلى تقديم قائمة طويلة من الوثائق حتى يتاح لهم التسجيل في فئة خاصة من برنامج التأمين الاجتماعي. وعادةً ما كانت الأوراق المطلوبة تشمل تقديم شهادة عمل تثبت العمل في الأنشطة الأسرية الزراعية خلال الـ15 سنة الأخيرة، وعقود ملكية أو إيجار الأراضي المستخدمة في الزراعة، أو الترخيص المهني الصادر عن نقابة العمال الريفيين[34]. وكثيرًا ما واجه العاملون في قطاع الزراعة صعوبة شديدة في توفير جميع هذه الوثائق. إلا أنّه، في أعقاب تأسيس السجل الوطني للمعلومات الاجتماعية في الأرياف[35] عام 2010، لم يعد من الضروري تقديم جميع الوثائق المذكورة أعلاه من أجل الالتحاق ببرنامج المعاشات الريفية وأصبح التسجيل أكثر سهولة على العمال الريفيين، إذ لا يتطلب الأمر حاليًا سوى استكمال بيانات استبيان محدد عبر الإنترنت أو عن طريق مسؤولي الضمان الاجتماعي خلال المقابلة الشخصية التي تجري وجهًا لوجه مع المتقدم بطلب الحصول على تأمين. وبعد الانتهاء من التسجيل، يحصل المتقدم على رقم يستطيع من خلاله الاطلاع على المعلومات المحفوظة إلكترونيًا والحصول على استحقاقات معاشات التقاعد التي يحق له تلقيها (منظمة العمل الدولية، 2021ب). وحرصت وزارة الضمان الاجتماعي عند تأسيس السجل الوطني للمعلومات الاجتماعية في الأرياف على تكوين شراكات مع عدد من المنظمات الرئيسية[36] التي تمثل العمالة الريفية، وكانت تلك المنظمات هي المسؤولة عن جمع البيانات الخاصة بالعمال الريفيين. وتحدّث بيانات السجل الريفي الوطني للمعلومات الاجتماعية سنويًا نظرًا إلى سرعة تغير خصائص العمل في الريف (منظمة العمل الدولية، 2013).

لبنان

قد يساهم سجل المزارعين في لبنان على التخفيف من الشروط المُعتَمَدة في ما يتعلق بالوثائق الواجب تقديمها وتبسيط الإجراءات المتبعة لتحديد العاملين في قطاع الزراعة وتغطيتهم ضمن برامج التأمين الاجتماعي. وتأسس هذا السجل عام 2017 عندما أطلقت وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في لبنان المرحلة التجريبية لتسجيل المزارعين في مناطق محافظات عكار وشمال لبنان والبقاع. ويهدف مشروع تأسيس السجل الزراعي إلى توفير نقطة انطلاق لتمكين المزارعين اللبنانيين من الحصول على الخدمات والمزايا الزراعية بصورة فعالة وعادلة، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة تساعد على تحقيق تغطية شاملة في برامج الحماية الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتأمين على المحاصيل الزراعية والدخل الأساسي ومعاشات التقاعد والقروض وغيرها من الخدمات الأخرى للعمالة الزراعية في البلاد (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017). ونجح المشروع خلال المرحلة التجريبية في تزويد السجل ببيانات الأسر الريفية مثل إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية، ومدى توافر بنود دعم الإنتاجية (القروض والإعانات والمدخلات)، وعدد العاملين خارج الأسرة بالمناطق الريفية، مع تسجيل خصائص تلك العمالة (النوع الاجتماعي، العمر، الجنسية، حالة العمل) (ساتو، 2021). كما اشتمل السجل على معلومات عن المزارعين مثل موقع المزرعة وحجمها، ونوع النشاط، وعدد العمال في المزرعة، بالإضافة إلى بعض المعلومات عن الوضع المعيشي لأسرة المزارع (جريدة النهار، 2021). وإلا أنّ عملية تأسيس سجل المزارعين اللبنانيين واجهت العديد من التحديات التي أدت إلى تأخير تعميمه، مثل العوائق اللوجستية وكثرة العناصر التي يجدر تفصيلها بحسب المتطلبات الخاصة خلال مرحلة تصميم برمجيات المشروع، وهو ما لم يكن ظاهرًا خلال المرحلة التجريبية. والأبرز هو أن المشروع واجه بعض المشاكل في ما يتعلق بإمدادات الكهرباء لدى المراكز الزراعية الأربعين المسؤولة عن تنفيذ إجراءات تسجيل المزارعين. ففي حين أن جميع المراكز موصلة بالشبكة العامة للكهرباء (مؤسسة كهرباء لبنان)، لم تعد إمدادات الكهرباء تصل من شبكة الكهرباء مؤخرًا سوى لمدة ساعتين فقط يوميًا في المتوسط، ولا تملك غالبية المراكز أي مصدر بديل للكهرباء[37]. علاوة على ذلك، فإن عدم استقرار إمدادات الكهرباء على مستوى البلاد ككل ألقى بظلاله السلبية على وزارة الزراعة كذلك، إذ تعذر عليها إقامة غرفة خوادم وتجهيزها جيدًا لاستضافة سجل المزارعين[38]. وتعود سجلات المزارعين بالعديد من المزايا على العاملين في قطاع الزراعة. ففي حين تساهم تلك السجلات في إضفاء الطابع الرسمي على أوضاع هذه العمالة، فإنها تساعد كذلك على تحديد العاملين في قطاع الزراعة الفقراء، ما يسهل ربطهم ببرامج المساعدة الاجتماعية ويساعد على التسجيل الفوري لجمع المسجلين في هذه السجلات في برامج التأمين الاجتماعي (لورينزون، 2018). ومن شأن امتلاك قاعدة بيانات كهذه تيسير الوصول إلى العاملين في قطاع الزراعة خلال الأزمات (مثل جائحة كوفيد19-) وتزويدهم بدعم فوري بأقل قدر ممكن من التكاليف.

34 المعهد الوطني للاستيطان والإصلاح الزراعي.

35 يحتوي السجل الريفي الوطني للمعلومات الاجتماعية في البرازيل على بيانات التسجيل الخاصة بالعمال الريفيين المؤمن عليهم بشكل خاص.

36 بما في ذلك الاتحاد الوطني للعمال الزراعيين (CONTAG)، واتحاد العاملين بالزراعة الأسرية (Fetraf)، والمؤسسة الوطنية للشعوب الأصلية.

37 تخطط منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتركيب نظم تعمل بالطاقة الشمسية في جميع المراكز الزراعية من أجل حل مشكلة عدم استقرار إمدادات الكهرباء (اتصالات شخصية مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في لبنان، أبريل 2022).

38 اتصالات شخصية مع مكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في لبنان، أبريل 2022.

2.3 تعزيز وجود مقدّمي خدمات التأمين الاجتماعي على المستوى المحلي

لا شك في أن زيادة أعداد مراكز مقدّمي التأمين الاجتماعي بالقرب من منازل أو أماكن عمل العمال يساهم في تيسير إجراءات التسجيل، وسداد الاشتراكات، وتلقي الاستحقاقات، ما يعني بدوره توسيع نطاق تغطية برامج التأمين الاجتماعي.

وتتمثل إحدى الاستراتيجيات المبتكرة المقترحة لتحقيق هذه الغاية في **إنشاء مراكز خدمات شاملة** بالقرب من العاملين في قطاع الزراعة، وهي عبارة عن مراكز صغيرة بنافذة واحدة تقع بالقرب من المجتمعات المحلية وتساعد على تنفيذ إجراءات تحصيل الاشتراكات وتنسيقها وصرف الاستحقاقات بفعالية كبيرة وبقدر قليل من التكاليف (إيبكن"، 2014). وبالإضافة إلى مساهمته في زيادة فرص الوصول إلى مراكز مقدّمي خدمات التأمين الاجتماعي والحصول على مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية، فإن هذا النهج يساهم أيضًا في تعزيز التنسيق بين مختلف مقدّمي خدمات التأمين الاجتماعي والمؤسسات الأخرى مثل مصالح الضرائب ووزارة الزراعة ووزارة العمل والمصارف، ما يقضي على الازدواجية وأوجه القصور في تقديم الخدمات الاجتماعية. ويمكن تقديم العديد من الخدمات من خلال مراكز الخدمات الشاملة لمراكز الضمان الاجتماعي مثل التسجيل في برامج التأمين الاجتماعي، وتحصيل الاشتراكات، وتيسير الحصول على معلومات، وتوزيع البطاقات التعريفية للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية، وتقديم مختلف الاستحقاقات (بيليرانو وفيجورسات، 2016). وتستطيع مراكز الخدمات الشاملة كذلك تقديم خدمات أخرى مثل خدمات دعم التشغيل والتسجيل في السجل المدني والخدمات المصرفية، بالإضافة إلى بعض الخدمات التي تتحدد تبعًا للاحتياجات المحلية مثل إدارة الأراضي والخدمات البيطرية وإدارة الثروة الحيوانية (لانجنهوف وبيرون بيستا، 2016).

وأثبت هذا النهج نجاحه بالفعل في العديد من البلدان المختلفة مثل البرازيل وكمبوديا وجمهورية تشيلي والهند وإندونيسيا وباكستان وجنوب أفريقيا (بيليرانو وفيجورسات، 2016). وفي حالة المستفيدين الذين لا يستطيعون السفر أو القاطنين في مناطق نائية (مثل الرعاة)، **يمكن النظر في توفير مراكز خدمات متنقلة (مثل سيارات) للوصول إلى هؤلاء المستفيدين**، وهو النهج الذي اتبعته **جمهورية منغوليا** كما هو موضح بالتفصيل في المربع 3 (لانجنهوف وبيرون بيستا، 2016). أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد قرر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء في الجزائر، في إطار مبادرة مراكز الخدمات المتنقلة، اتباع نهج مماثل من خلال إنشاء مراكز الخدمات الشاملة بالقرب من مواقع العاملين في قطاع الزراعة في كل ولاية (المربع 3). إلا أنّ نماذج مراكز الخدمات الشاملة لم تعد من النهج القليلة التكلفة بالضرورة نظرًا إلى أن تنفيذها قد يتطلب الكثير من الموارد البشرية والإدارية، وفق الكثافة السكانية في المناطق حيث تتواجد تلك المراكز. وربما يكون هذا من أسباب عدم انتشار هذا النموذج على نطاق واسع أو نجاحه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المربع 3. مراكز الخدمات الشاملة في جمهورية منغوليا ومراكز الخدمات المتنقلة في الجزائر

جمهورية منغوليا

اعتنقت منغوليا، وهي البلد الأقل كثافة سكانية في العالم، نظام مراكز الخدمات الشاملة عام 2007، ثم أنشأت تلك المراكز على المستوى الوطني عام 2013 لتصبح المركز الشاملة لتقديم خدمات الحماية الاجتماعية. وقد أقامتها منغوليا في الأساس بهدف القضاء على التحديات التي كانت تعيق تقديم خدمات اجتماعية رفيعة الجودة وإرسال الحوالات للمناطق النائية في جميع أنحاء البلاد. وتسعى تلك المراكز جاهدةً لتعزيز فرص الحصول على الخدمات العامة والتوعية بها وتعزيز شفافيتها وكفاءتها مع القضاء على الفساد والحد من التكاليف الإدارية في الوقت نفسه. علاوة على ذلك تضم تلك المراكز مسؤولين من الجهات الحكومية المعنية، بما فيها إدارات التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والعمالة)، الذين يقدمون التقارير مباشرةً إلى مؤسساتهم. وتقدم تلك المراكز بعض الخدمات المحددة بناءً على الاحتياجات المحلية مثل الخدمات البيطرية وخدمات إدارة الثروة الحيوانية. وخصصت البلاد مرفق خدمات متنقل (شاحنة صغيرة) في 2011 ثم توسعت في توفير المزيد من المرافق لهذا الغرض منذ ذلك الحين.

وحيث أن نهج مراكز الخدمات الشاملة يساعد على تمكين السلطات المحلية، فقد أتاح للإدارات المحلية الفرصة لتعزيز مستوى التنسيق على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة. ويرى المستفيدون أن مراكز الخدمات الشاملة ساعدتهم على توفير الوقت والمال عند الحصول على الخدمات، وتبسيط الإجراءات المختلفة مثل الإجراءات المتعلقة باستمارات تقديم الطلبات والمطالبات، وتيسير الحصول على معلومات دقيقة بشأن الخدمات والوثائق المطلوبة (لانجنهوف وبيرون بيستا، 2016).

الجزائر

أطلق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء في الجزائر، سعيًا منه لمساعدة المؤمن عليهم في المواقع النائية في توفير المال والوقت، مبادرة تحت عنوان مراكز الخدمات المتنقلة بهدف تخصيص مركز خدمات متنقل لكل ولاية (بإجمالي 48 مركز خدمات) بحيث تتألف هذه المراكز من الموارد اللوجستية (مثل السيارات) والبشرية اللازمة لخدمة المؤمن عليهم. ويقدم كل مركز متنقل العديد من الخدمات مثل تلقي السجلات الطبية للمؤمن عليهم، واستلام إيصالات المطالبة باسترداد الأموال من الصيادلة، وتلقي الاستمارات المقدمة للحصول على معاشات تقاعد، وتجديد ملفات التقاعد والإعاقة، وتقديم بطاقات الشفاء[39] وتحديثها. كما تساعد تلك المراكز على تيسير تحصيل الاشتراكات، وصرف الحوالات المصرفية، وتسليم العديد من الوثائق وتحديثها بما في ذلك شهادات الانتساب وعدم الانتساب. بالإضافة إلى ما سبق تساعد مراكز الخدمات المتنقلة على توعية المواطنين بأهمية الحصول على تغطية التأمين الاجتماعي والتدابير الصحية للوقاية من كوفيد19-. وتُجري هذه المراكز فحوصات طبية في المواقع التي تتواجد بها، وتقوم بزيارات منزلية كذلك للفئات الضعيفة من المؤمن عليهم (مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة) (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، التاريخ غير محدد). وإلّا أنّه لم يجرِ بعد أي تقييم يوضح مدى تأثير إقامة مراكز الخدمات المتنقلة على زيادة معدلات الالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعي في الجزائر.

3.3 إبراز دور التأمين الاجتماعي والتوعية بأهميتها

لا بد من تحسين مستوى التواصل بين مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي وأصحاب العمل والعاملين في قطاع الزراعة لضمان وعي العمال بمسؤولياتهم وحقوقهم ودعم تغطيتهم ضمن برامج التأمين الاجتماعي وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتنطوي تلك الخطوة على اتباع استراتيجيات للاتصال والإعلام تستهدف تحديدًا العاملين في قطاع الزراعة (مرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017).

وإلى جانب القنوات التقليدية المستخدمة في نشر المعلومات مثل الراديو والتلفاز والصحف والكتيبات، ينبغي اتباع نهج اتصالات مختلفة (مثل المنصات الإلكترونية وبرامج تثقيفية موجهة وورش عمل/ اجتماعات مع منظمات العاملين في قطاع الزراعة) وتعديلها بما يتناسب مع الاحتياجات والظروف المحددة للعمال وأصحاب العمل. فعلى سبيل المثال، اقترحت إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية في زامبيا أطلاق حملة وطنية للتوعية بأهمية الضمان الاجتماعي، مع تصميمها بصورة تساهم في وصولها إلى العمال غير الرسميين في المناطق الريفية، الذين لا يستطيعون الحصول على كثير من المعلومات. وأوصت الدراسة باستخدام مزيج من وسائل الإعلام المختلفة لتوسيع قاعدة الجمهور المستهدف والوصول إلى الأسر الريفية في القطاع غير الرسمي، بالتوازي مع تقديم برامج تثقيفية. كما اقترحت

39 بطاقة الشفاء هي بطاقة تأمين صحي ذكية تم تصميمها وإصدارها عام 2007 بهدف تحسين نظام التأمين الاجتماعي الجزائري وتحديثه. وتساعد تلك البطاقة على تنفيذ المعاملات في الوقت الفعلي والحفاظ على سرية البيانات. وفيما يخص المستفيدين من الرعاية الصحية، تساعد البطاقة على تبسيط الإجراءات الإدارية وإلغاء الأعمال الورقية المرهقة (الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، التاريخ غير محدد، والموقع الإلكتروني "Security Today"، 2008).

الدراسة الاستفادة من ثقة أهالي المناطق الريفية في قادتهم المحليين من خلال توزيع معلومات عن مزايا الضمان الاجتماعي عن طريق هؤلاء القادة عقب منحهم ما يلزم من مواد الاتصال وبناء قدراتهم، وذلك بالإضافة إلى عقد جلسات توعية تستهدف أماكن العمل في موازاة تقديم خدمات التسجيل (بيليرانو وفيجورسات، 2016).

وبحسب أحد الباحثين من تونس[40]، فإن النجاح في الوصول إلى المجتمعات المحلية يستدعي تنظيم قوافل متنقلة يشارك فيها مسؤولون من مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي بحيث يتواصلوا مباشرةً مع العاملين في قطاع الزراعي في المناطق النائية من أجل تعريفهم على برامج التأمين الاجتماعي واطلاعهم على المزايا المترتبة على الاشتراك فيها، وتوعيتهم بأهمية الحصول على تغطية تأمينية، فضلاً عن توضيح أن قيمة الاشتراكات بسيطة للغاية مقارنة بمزايا التأمين الاجتماعي على المدى البعيد. ويمكن استغلال تلك القوافل أيضًا في تقديم مختلف الخدمات على مستوى المجتمعات المحلية مثل خدمات التسجيل. ومن شأن هذا الأمر أن يعود بالنفع تحديدًا على رعاة الماشية وغيرهم من العاملين في قطاع الزراعة الدائمي التنقل. ونظرًا إلى أن العاملين في قطاع الزراعة غالبًا ما يتسمون بمستويات أقل من التعليم، ينبغي الحرص على أن تكون الرسائل المستخدمة للتواصل معهم مكتوبة بأوضح وأبسط طريقة ممكنة للتأكد من استيعابهم لها جيدًا، لا سيما الرسائل التي تحتوي على معلومات بشأن الشروط وإجراءات التسجيل وآليات سداد الاشتراكات وتلقي الاستحقاقات. وتُعدّ تجربة جمهورية كابو فيردي من النماذج الجديرة بالملاحظة لأنها اتبعت نهجًا مختلفًا، كافتتاح مراكز خدمات في مواقع استراتيجية في المناطق الريفية بهدف إبراز دور مسؤولي التأمين الاجتماعي وتشجيع العاملين في قطاع الزراعة على الاشتراك في برامج التأمين (المربع 4).

المربع 4. تحسين استراتيجيات التواصل في جمهورية كابو فيردي

اتّسع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي للعمال المستقلين في كابو فيردي بصورة هائلة بفضل النهج الذي اتبعته البلاد من أجل الوصول إلى هذه الفئة من العمال. وانطوت الاستراتيجية المتبعة على **ثلاث مراحل، هي:**

1. **الحملات الإعلامية:** ركزت الحملات الإعلامية تحديدًا على استهداف العمال المستقلين في المناطق الحضرية. واشتملت تلك الحملات على إنتاج إعلانات تليفزيونية، وكتيبات، وصحف، وبرامج إذاعية. كما أجريت عدة جلسات تثقيفية وتوعوية للعمال المستقلين في كل من المناطق الريفية والحضرية.
2. **تكوين تحالفات مع منظمات العمال المستقلين:** اشتملت تلك المرحلة على عقد ورش عمل مع مختلف منظمات العمال المستقلين مثل النقابات العمالية، وجمعيات المنتجين، والمنظمات النسائية.
3. **افتتاح مراكز خدمات في المناطق الريفية:** استفاد العمال المستقلون في المناطق الريفية من إقامة مراكز الخدمات في مواقع استراتيجية بالقرب منهم (دوران فارفيردي وآخرون، 2013).

4.3 تحسين إجراءات التفتيش والامتثال

يتمثل أحد المحاور الرئيسية لتوسيع تغطية برامج التأمين الاجتماعي بصورة مستدامة في التأكد من سداد الاشتراكات في موازاة الحرص على تتبع المؤمن عليهم الذين يتعثرون عن الدفع، سواء أكان هذا التعثر بسبب التهرب من السداد أو الافتقار إلى الوعي (دوران فارفيردي وآخرون، 2013). ومن المرجح أن تنجح برامج التأمين الاجتماعي التي تتضمن حوافز إيجابية لتشجيع الامتثال وتدابير القضاء على الفساد و/أو التهرب من السداد في تحقيق الاستدامة وزيادة نسب التغطية (بيليرانو وفيجورسات، 2016). وهناك العديد من النُهج التي يمكن اتباعها لتحسين مستوى التفتيش والإنفاذ، وفي ما يلي بعض منها.

- **تعزيز نظام التفتيش عن طريق زيادة الموارد البشرية والمادية المتاحة لدى مسؤولي التأمين الاجتماعي**، وذلك بما يشمل تعيين المزيد من المفتشين وتدريبهم وتزويدهم بالموارد اللازمة لأداء مهامهم ومسؤولياتهم، بالإضافة إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ عمليات تفتيش مستمرة بدون الإعلان عنها مسبقًا (باربيرو وفيرناندير رودريجيز وزوو، 2020). وتُعد تجربة كوستاريكا (المربع 5) خير مثال على هذا النهج. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إمكانية تعويض الاستثمارات الإضافية التي تتطلبها عملية تحسين نظام التفتيش، بما في ذلك أجور المفتشين، من خلال زيادة عدد المشتركين الناتجة عن تحسين نظام التفتيش.

40 باحث في مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (تونس).

المربع 5. ترتيبات التفتيش المتبعة في مؤسسة التأمين الاجتماعي في كوستاريكا

خلصت دراسة أجراها دوران فارفيردي وآخرون عام 2013 إلى أن الاستثمارات في الموارد البشرية والمادية كانت من الأسباب الأساسية وراء تحسين نظام التفتيش وتوسيع نطاق تغطية برامج التأمين الاجتماعي في كوستاريكا، ولا سيما في أوساط **العمال المستقلين في المناطق الريفية.** وقد نجحت مؤسسة التأمين الاجتماعي في تعزيز الموارد البشرية من خلال الاستعانة بالعديد من المفتشين المتخصصين من أجل دعم الإشراف الصباحي والمسائي على تسجيل العاملين لحسابهم الخاص في مواعيد زمنية مختلفة بمختلف القطاعات الاقتصادية. كما خصصت المؤسسة المزيد من الموارد المادية والتكنولوجية التي تساعد على مباشرة عمليات التفتيش (دوران فارفيردي وآخرون، 2013).

- **ربط التسجيل في التأمين الاجتماعي بالحصول على التصاريح الإدارية:** يمكن إقناع العاملين وأصحاب العمل في قطاع الزراعة بالتسجيل في برامج التأمين الاجتماعي من خلال عدم منحهم التصاريح الإدارية اللازمة لمزاولة نشاطهم سوى بعد الالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعي. ويتطلب هذا النهج تنسيقًا مؤسسيًا وثيقًا بين المؤسسات المعنية، بالإضافة إلى اعتماد شروط خاصة للفئات الأكثر ضعفًا من العمال الذين لا يستطيعوا تحمّل اشتراكات التأمين الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع الصيادون في **مصر والمغرب وتونس** الحصول على تصريح الصيد اللازم لممارسة نشاطهم سوى بعد تقديم ما يفيد اشتراكهم في برامج التأمين الاجتماعي (يعرض المربع 6 النموذج المغربي). إلّا أنّ هذا النهج لا يضمن بالضرورة الالتزام بسداد الاشتراكات حال تطبيقه وحده. فعلى سبيل المثال، لم تكتفِ الحكومة المغربية بربط التسجيل في التأمين الاجتماعي بمنح تصاريح الصيد، بل قدمت كذلك حوافز مالية إيجابية لضمان التزام الصيادين بتسديد الاشتراكات، وذلك عن طريق إنشاء نظام للدعم المتبادل يستطيع الصيادون من خلاله تلقي استحقاقات تفوق قيمتها ما يسددونه من اشتراكات، ما أدى إلى زيادة نسبة التغطية. وعلى عكس ذلك، انخفضت نسب التغطية في **تونس** عندما اكتفت البلاد بربط التسجيل في برامج التأمين الاجتماعي بمنح تصاريح الصيد، إذ وجدت أن الصيادين اختاروا الالتحاق بالبرامج التي تنطوي على أقل قدر ممكن من الاشتراكات والاستحقاقات، وذلك لأن الصيادين التونسيين يعتبرون الاشتراكات رسومًا إضافية للحصول على التصاريح بدلاً من اعتبارها مساهمة في برامج التأمين الاجتماعي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2019). وتتحرك **الأردن** كذلك في اتجاه مماثل على صعيد العمال المستقلين وسائقي سيارات الأجرة على وجه التحديد (المربع 6).

المربع 6. تقديم حوافز مالية إيجابية لزيادة تغطية مجتمعات صغار الصيادين في المغرب وربط تجديد بطاقات هوية السائقين بالتسجيل في الضمان الاجتماعي بالأردن

المغرب

نجحت المغرب في توسيع نطاق تغطية برامج التأمين الاجتماعي ليشمل حوالي 95% من صغار الصيادين عن طريق إدخال العديد من التعديلات على هذه البرامج. واشتملت التعديلات التي أدخلتها البلاد على الصعيد الإداري على إلزام الصيادين بالتسجيل في برامج التأمين الاجتماعي كشرط أساسي للحصول على تصاريح الصيد والأوراق الرسمية المطلوبة الأخرى، وفرض خصومات تطبق تلقائيًا على نسبة ثابتة من حصيلة الصيد في نقاط البيع. وبفضل هذه التعديلات لم يعد الصيادون ملزمين بتقديم إقرارات شهرية بالإيرادات التقديرية والذهاب لسداد الاشتراكات، ما ساعد على تحقيق الامتثال والقضاء على المشاكل المتعلقة بتقديم إقرارات تحتوي على أجور وإيرادات أقل من الأجور والإيرادات الفعلية. كما أنشأت البلاد شبكة لنقاط الوصول من أجل مساعدة صغار الصيادين على الوصول إلى الأسواق – ما يحد من دور الوسطاء– والحصول على الخدمات اللازمة مثل تيسير الوصول إلى المياه والثلج والوقود المدعوم وخدمات الرعاية الصحية الأساسية. وأخيرًا، كانت الحوافز المالية من العوامل الأساسية التي ساعدت على نجاح هذه الاستراتيجية، إذ صممت البلاد نظامًا للدعم المتبادل يتيح للصيادين تلقي استحقاقات تفوق قيمتها ما يقدمونه من اشتراكات، مراعاةً لمواطن الضعف التي تعاني منها تلك الفئة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2019).

الأردن

أعلنت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالأردن عن شمل جميع سائقي المركبات العمومية بصورة إلزامية (التاكسي الأصفر والسرفيس) بمظلة الضمان الاجتماعي اعتبارًا من منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2021. وأوضحت المؤسسة بأن شمل هذه الفئة يأتي انطلاقًا من التعديلات الأخيرة التي أجرتها على نظام المؤسسة، التي تهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية لهذه الفئة من العاملين لحسابهم الخاص. وبينت المؤسسة أن شمل هذه الفئة بمظلة الضمان الاجتماعي بات إلزاميًا في كافة برامج التأمين المطبقة، مشيرةً إلى أن هذا الأمر يجري عند تجديد البطاقة التعريفية لكل سائق لدى المؤسسة بصفتها مفوضة من هيئة قطاع النقل بإصدار هذه البطاقة. وأضافت المؤسسة أن هذا النظام يتيح للسائقين شملهم بتأمين الشيخوخة بشكل كلي أو وفقًا لنظام الشرائح، حيثُ تغطيهم الشريحة الأولى نسبة 75% من نسبة اشتراك تأمين الشيخوخة فيما تغطيهم الشريحة الثانية 50% والشريحة الثالثة 25% والشريحة الرابعة 10%، وذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية المترتبة على شملهم بأحكام القانون (الغد 2021، ومنظمة العمل الدولية 2021ج).

- **تحسين آليات التظلم:** يجب أن يتمكّن العاملون في قطاع الزراعة وأصحاب العمل من تقديم الشكاوى بسهولة وسرية وكلهم ثقة في أن أحدهم سوف ينظر في شكاواهم ويساعدهم على حلها. وينبغي أن يكونوا قادرين على تقديم الشكاوى ضدّ أصحاب العمل و/أو مسؤولي التأمين الاجتماعي (مرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017).

5.3 تنظيم العاملين في قطاع الزراعة ضمن جمعيات/ تعاونيات

يساهم تنظيم العاملين في قطاع الزراعة ضمن جمعيات أو تعاونيات أو نقابات في تعزيز **قوتهم في الدفاع عن قضاياهم متى دخلوا في مفاوضات مع أصحاب العمل والحكومة**، ولا سيما في ما يتعلق بالدفاع عن مصالحهم متى تعارضت مع مصالح أصحاب العمل، ودعم المشاركة السياسية لأعضاء تلك المنظمات (أجيلير وباكيك وثورنتون، 1998، ومرفق الأبحاث والشبكات والدعم، 2017). ويمكن أن يساعد هذا الإجراء على وجه التحديد في **تيسير شمل هؤلاء العمال ضمن برامج التأمين الاجتماعي وتبسيط إجراءات سداد الاشتراكات.** وتعد آليات التسجيل الجماعي من الأدوات المبتكرة المستخدمة في هذا السياق، ويستطيع من خلالها العاملون لحسابهم الخاص والعمال غير الرسميين المنظّمون ضمن جمعيات المنتجين أو التعاونيات إبرام اتفاقات جماعية تنطوي على برامج التأمين الاجتماعي بهدف تيسير تسجيل العمال وتسديد الاستحقاقات والمزايا (دوران فارفيردي وآخرون، 2013). ومن أفضل الأمثلة على ذلك اتفاقات التأمين الجماعية بين جمعيات المزارعين ومقدمي خدمات التأمين الاجتماعي في كوستاريكا (المربع 7). وتتمثل إحدى النهج الأخرى المتبعة في استخدام المنظمات العريقة والمؤهلة (مثل جمعيات المزارعين) لتكون بمثابة مجمع لخدمات التأمين الاجتماعي (أي تحصيل الاشتراكات ودعم الالتحاق ببرامج التأمين). وعلى سبيل المثال، تم استخدام مؤسسات المزارعين المستقلين في قطاع الزراعة في زامبيا، بما تضمّه من

منظّمات ضخمة والمُهَيْكَلة بشكل سليم، كمجمعات لخدمات برامج الضمان الاجتماعي. ونجحت تلك المؤسسات بالفعل في مساعدة هذه البرامج على تسجيل عدد ضخم من أصحاب العمل والعمال وتحصيل الاشتراك منهم. ويسمح هذا النهج أيضًا باستغلال العضويات والنظم والشبكات الموجودة أصلاً لدى هذه المجمعات بهدف توسيع نطاق التغطية، ولا سيما في أوساط العمال غير الرسميين (بيليرانو وفيجورسات، 2016). ويجب التنويه في هذا الصدد إلى أن هذا النهج يناسب المناطق حيث ينتشر صغار المزارعين، كما هو الحال في غالبية بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمركز الفرنسي للبحوث الزراعية للتنمية الدولية، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر المتوسط، 2017)[41]

المربع 7. عقود التأمين الجماعية مع المزارعين في كوستاريكا.

أقرت حكومة كوستاريكا بالدور الذي تستطيع منظمات العمال المستقلين الاضطلاع به لتيسير شمل العمال المنتسبين إليها ببرامج التأمين الاجتماعي، وذلك عن طريق طرح نموذج للتسجيل الجماعي تحت اسم «اتفاقات التأمين الجماعي». ونظمت البلاد العمال المستقلين ضمن تعاونيات وجمعيات ذاتية الإدارة من أجل دعم اتفاقات التأمين الجماعي التي تغطي جميع الأعضاء. وتكون المنظمة مسؤولة بموجب هذه الاتفاقات عن تحصيل الاشتراكات وتحويلها إلى مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الاشتراكات تتحدد بناءً على أنشطة المنظمة وقدرتها على المساهمة. على عكس التسجيل الفردي، تعتمد المساهمة بشكل أساسي على مداخيل مرجعية محددة ومنتظمة لبعض الأعضاء. كما تم إنشاء مقاييس مختلفة ضمن نفس الجمعية أو التعاونية للأعضاء الفرديين. وتقرر كل جمعية المقياس الأنسب اعتمادًا على دخل العضو ويتم التحقق منه بشكل دوري بواسطة المفتشين. علاوة على ذلك، دعمت الحكومة الاشتراكات، ما أدى إلى توسيع تغطية العمال المستقلين في المناطق الريفية بشكل ملحوظ، ولا سيما المزارعين، ضمن البرامج القائمة على الاشتراكات (دوران فارفيردي وآخرون، ٢٠١٣).

شدّد ممثل العاملين في قطاع الزراعة من **السودان**[42] ، خلال المقابلة التي أجريت معه على أهمية تنظيم العاملين في قطاع الزراعة (بمن فيهم رعاة الماشية) في جمعيات وتعاونيات للمنتجين باعتبار ذلك الإجراء من الخطوات الأساسية لضمان شملهم في برامج التأمين الاجتماعي. وأكد أن هذه الجمعيات تستطيع – في رأيه – أن تؤدي دورًا محوريًا في إقناع العاملين في قطاع الزراعة بمزايا الالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعي، وتحصيل الاشتراكات، ومساعدة الأعضاء الفقراء الذين يعجزون عن الدفع، وتحويل قيمة الاشتراكات لمقدمي خدمات التأمين الاجتماعي. ومن الأمثلة التوضيحية التي ذُكرت خلال المقابلة نفسها النهج الذي اتبعه مقدّم خدمات التأمين الصحي الأساسي في السودان عندما قرر توسيع نطاق التغطية لتشمل العاملين في قطاع الزراعة، إذ بدأ في استهداف العمال الزراعيين المسجلين في جمعيات نظرًا إلى سهولة الوصول إليهم. وفي هذه الحالة ساهم تنظيم العمال في جمعيات في إلغاء التكاليف الإدارية التي كان من الممكن تكبدها عند محاولة الوصول إلى المزارعين بشكل فردي. وصرح مقدّمو المعلومات الأساسية الآخرون من **مصر والعراق ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة** أن منظمات العاملين في قطاع الزراعة تيسر العديد من الخدمات لأعضائها مثل تحصيل اشتراكات التأمين الاجتماعي، وتوفير التدريب والتوعية، وتمثيل العمال في المفاوضات مع الحكومة وصناع القرار، والدفاع عن حقوق العاملين في قطاع الزراعة، والحصول على التمويل اللازم لشراء المدخلات الزراعية، وتيسير الحصول على قروض.

6.3 دعم الخيارات الرقمية

تستطيع الأدوات الرقمية تيسير شمل العاملين في قطاع الزراعة ببرامج التأمين الاجتماعي من خلال التخفيف من تعقيد الإجراءات الإدارية، كما هو مذكور أعلاه، **ما يتيح للعمال تلبية إجراءات محددة عن بعد بأقل قدر ممكن من التكاليف والجهد**. وعلى صعيد مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي، **فإن الأدوات الرقمية الإلكترونية تمتاز بفعاليتها في تحديد الأفراد المستهدفين في المناطق الريفية والنائية والأماكن التي يصعب الوصول إليها وإتاحة تقديم الخدمات لهم بأقل قدر ممكن من التكاليف الإدارية.** ويمكن الاستفادة من ذلك عبر إضفاء الطابع الرسمي على أوضاع العاملين في قطاع الزراعة، وصياغة السياسات والتدخلات بما يتناسب معهم، وتيسير الحصول على الخدمات الإنتاجية والزراعية، وتحسين تغطية شبكة الحماية الاجتماعية (ساتو، 2021). إلاّ أنّه من الضروري التنبه إلى أنّه ليس من السهل على جميع العاملين في قطاع الزراعة استخدام الأدوات الرقمية، وتحديدًا هؤلاء الذين يعيشون في بلدان تعاني من مشاكل في إمدادات الكهرباء والاتصال بشبكة الإنترنت. ومن ثمّ ينبغي استخدام الحلول الرقمية بالتوازي مع التدخلات الأخرى المذكورة أعلاه، في موازاة الحملات الموجهة لمحو الأمية الرقمية لدى العاملين في قطاع الزراعة، وتوزيع الأدوات الرقمية على السكان الفقراء، وزيادة تغطية شبكة الإنترنت في المناطق النائية.

41 عاينت الدراسة خصائص الزراعة الأسرية على النطاق الصغير في ستة بلدان بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي: مصر ولبنان والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس.

42 ممثل العاملين في قطاع الزراعة التابع لجمعية طيبة للإنتاج الزراعي (السودان).

إن بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مثل الأردن وتونس) في طور اعتماد منصات إلكترونية لتيسير الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، طرحت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن خلال جائحة كوفيد19- العديد من الخدمات الإلكترونية عبر منصتها على الإنترنت لتقليل عدد الزيارات التي يقوم بها المؤمن عليهم لفروع المؤسسة ومراكزها. واشتملت الخدمات الإلكترونية المقدمة على التسجيل، وحجز المواعيد مع مسؤولي التأمين الاجتماعي، وتقديم طلبات الحصول على الدعم، والحوالات الإلكترونية. وأطلقت المؤسسة تحديدًا الخدمتين الإلكترونيتين "اشمل نفسك" و"بادر". ومن خلال خدمة "اشمل نفسك"، تتيح المؤسسة للعاملين لحسابهم الخاص (بما في ذلك العمال في القطاع غير الرسمي) الذين لم يكونوا مسجلين من قبل لدى المؤسسة بالتسجيل إلكترونيًا من خلال موقع المؤسسة على الإنترنت. كما تتيح المؤسسة للمؤسسات الخاصة التسجيل إلكترونيًا من خلال برنامج "بادر" (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 2021، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 2020). كما طرح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء في الجزائر العديد من الخدمات الإلكترونية عبر منصته الإلكترونية، مثل خدمات "ضمانكم" الإلكترونية التي تتيح لغير الأجراء (بما في ذلك العاملين في قطاع الزراعة وأسرهم) التسجيل إلكترونيًا، وسداد الاشتراكات، وطلب الحصول على وثائق محددة عن بعد (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي 2020، محمد 2021). كما أطلقت **تونس** المنصة الإلكترونية "احميني" بهدف تسهيل إدماج المرأة في الوسط الريفي في برامج التغطية الاجتماعية كما هو موضح في المربع 8.

المربع 8. المنصة الإلكترونية "احميني" المخصصة لإدماج المرأة التونسية في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي

أطلق المسؤولون في تونس منصة إلكترونية تحمل اسم «احميني» بهدف تسهيل إدماج العاملات في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي الحكومية، بالإضافة إلى توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد. وتستطيع المرأة الريفية من خلال هذه المنصة الإلكترونية الالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعي عبر استخدام هاتفها المحمول فحسب، أي بدون مغادرة منزلها أو مكان عملها وإهدار وقتها وأموالها في السفر. وتم ربط تطبيق «احميني» بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتمكين المرأة الريفية من تسديد قيمة اشتراكات التأمين الاجتماعي عن بعد. بالإضافة إلى ما سبق، بات بمقدور المتطوعين وموظفي المساعدة الإنسانية تسجيل الريفيات وهن داخل مجتمعاتهن المحلية، وذلك بفضل دعم منصة «احميني» لإجراءات التسجيل الإلكتروني، بما في ذلك مسح المستندات المعتمدة ضوئيًا وإرسالها والتحقق من صحتها. وتشير التقديرات إلى أن منصة «احميني» سوف تساعد أكثر من ٠٠٠,٠٥ ريفية في الحصول على خدمات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية (ساتو ٢٠٢١؛ «احميني» التاريخ غير محدد؛ همامي ٢٠١٩).

4. أبرز ما جاء بالتقرير

اسعى هذا التقرير البحثي إلى فهم القيود الإدارية وعوائق القدرات الرئيسية التي تحول دون تغطية العاملين في قطاع الزراعة ضمن برامج التأمين الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكيفية معالجتها. نظراً إلى أن قطاع الزراعة يتكون من مجموعة من القطاعات الفرعية بأشكال مختلفة من العمالة واحتياجات خاصة، ينبغي أن يأخذ صانعو السياسات في الحسبان خصوصيات كل قطاع فرعي (على سبيل المثال: الصيارين، الرعاة) ضمن السياقات المختلفة عند وضع استراتيجيات توسيع الأنظمة القائمة على الإشتراكات في بلدانهم. ويلخص الجدول (1) أدناه النتائج الرئيسية التي توصّل إليها هذا التقرير.

الجدول 1. ابرز ما جاء بالتقرير

العوائق الرئيسية	الحلول الممكنة
صعوبة الإجراءات الإدارية وتعقيدها: هناك الكثير من العوامل التي تضع العوائق في طريق العاملين في قطاع الزراعة وتزيد من تكاليف الفرصة الضائعة التي يتحملونها مثل طول الفترة الزمنية التي تستغرقها إجراءات الالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعية وتلقي المزايا التأمينية، وإجراءات استكمال الأوراق الرسمية، وطوابير الانتظار الطويلة، وكثرة الوثائق المطلوبة من مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي.	**تبسيط الإجراءات والشروط وتعديل الإجراءات الإدارية بما يتناسب مع الاحتياجات المحددة للعاملين في قطاع الزراعة**، وذلك بما يشمل تقليل عدد الوثائق المطلوبة للتسجيل. وهناك بعض الأدوات المبتكرة التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا والمعاملات المالية عبر الهواتف المحمولة، أو اضافة قيمة اشتراكات التأمين الاجتماعي إلى رسوم حكومية أخرى (مثل النظم الضريبة الأحادية). **أمثلة قطرية:** الأوروغواي والبرازيل ولبنان.

عوائق أخرى تتمثل في بعد الأماكن وفقر البنية التحتية، إذ يؤدي طول المسافة ما بين العاملين في قطاع الزراعة القاطنين في المناطق الريفية ومقدمي خدمات التأمين الاجتماعي، في موازاة صعوبة العثور على وسائل مواصلات، إلى استبعاد العاملين في قطاع الزراعة.	**زيادة مراكز مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي على المستوى المحلي**، بما يشمل إنشاء مراكز الخدمات الشاملة ومراكز خدمات متنقلة (سيارات). ولكن قد تعتبر هذه الاستراتيجيات مكلفة وقد لا تكون مجدية لجميع البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعليه وفي حال كانت القدرات الإدارية والمالية محدودة، قد يساهم استغلال الشبكات والمؤسسات الريفية القائمة، في الوصول إلى الأفراد الذين يقطنون هذه المناطق بأقل قدر من التكاليف. **أمثلة قطرية:** جمهورية منغوليا والجزائر
يعد الافتقار إلى الوعي والمعلومات بشأن حق الحصول على حماية اجتماعية وتلقي استحقاقات التأمين الاجتماعي من العوائق الرئيسية، ولا سيما في الأرياف والقطاع غير الرسمي حيث تقل مستويات التعليم وترتفع معدلات الفقر وتتسبب محاولات الحصول على معلومات في تحمل تكاليف فرص ضائعة كبيرة.	**تحسين مستوى التواصل بين مقدمي خدمات التأمين الاجتماعي وأصحاب العمل والعاملين في قطاع الزراعة لضمان وعي العمال بمسؤولياتهم وحقوقهم**، وذلك عن طريق استخدام مزيج من القنوات الإعلامية المختلفة للوصول إلى الأسر الريفية والعاملين في القطاع غير الرسمي، بالتوازي مع تقديم برامج تثقيفية موجهة، ونشر المعلومات من خلال القادة المحليين، وتنظيم قوافل متنقلة، وافتتاح مراكز خدمات في مواقع استراتيجية في المناطق الريفية. **أمثلة قطرية:** جمهورية كابو فيردي
تؤدي التحديات المرتبطة بالتفتيش والإنفاذ، بما في ذلك عدم وجود مفتشين مؤهلين للتأمين الاجتماعي وانتشار عقود العمل غير المكتوبة بالقطاع، إلى دفع العمال الزراعيين للإحجام عن المساهمة في برامج التأمين الاجتماعي.	**هناك العديد من المبادرات التي يمكن أن تساهم في تحسين عمليات التفتيش لضمان الامتثال لقوانين العمل وإنفاذها وتطبيق نسب الاشتراكات المفروضة على العاملين في قطاع الزراعة**، مثل تعزيز نظام التفتيش عن طريق زيادة الموارد البشرية والمادية المتاحة لدى مسؤولي التأمين الاجتماعي، وإلزام التسجيل في برامج التأمين الاجتماعي كشرط أساسي للحصول على التصاريح الإدارية، وتحسين آليات التظلم. **أمثلة قطرية:** المغرب والأردن
يؤدي النقص في تمثيل العاملين في قطاع الزراعة وتنظيمهم في تعاونيات/ جمعيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تفاقم ضعفهم وتهميشهم، كما يحد من فرص تمثيلهم بصورة جيدة في الحوارات السياساتية، ما يعيق وصولهم إلى خدمات التأمين الاجتماعي.	**تنظيم العاملين في قطاع الزراعة في جمعيات/ تعاونيات/ نقابات** ودعم تلك المنظمات حتى يكون بمقدورها تيسير تغطية أعضائها ضمن برامج التأمين الاجتماعي وتوعيتهم بحقوقهم في الحصول على خدمات التأمين الاجتماعي وبأهمية الاشتراك ببرامجه لحمايتهم على المدى البعيد. **أمثلة قطرية:** كوستاريكا
يستهلك مسؤولو التأمين الاجتماعي والعاملون في قطاع الزراعة وأصحاب العمل وقتًا كبيرًا في استكمال الإجراءات الإدارية نظرًا إلى **عدم رقمنة برامج التأمين الاجتماعي**، ما ينعكس سلبًا على كفاءة البرامج ويدفع الأفراد للعزوف عن المشاركة فيها.	تستطيع **المنصات الإلكترونية** أن تساعد العاملين في قطاع الزراعة على الالتحاق ببرامج التأمين الاجتماعي، وسداد قيمة الاشتراكات، والحصول على معلومات دقيقة بسهولة. وبالتالي فإن هذه المنصات تساهم في توسيع نطاق تغطية برامج التأمين الاجتماعي. وينبغي استخدام الحلول الرقمية بالتوازي مع الحملات الموجهة لتدريب العاملين في قطاع الزراعة على كيفية استخدام الادوات والمنصات الإلكترونية وتوزيع الأدوات الرقمية على السكان الفقراء، وزيادة تغطية شبكة الإنترنت في المناطق النائية. **أمثلة قطرية:** تونس والأردن والجزائر

بشكل عام ، تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من التدابير التي ناقشها هذا التقرير ليست بالضرورة تدابير مطلوبة تحديداً لشمل العاملين في قطاع الزراعة في برامج التأمين الاجتماعي، ولكنها تدابير لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية بشكل عام ولا سيما برامج التأمين الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويشمل ذلك الاستثمار في رقمنة برامج التأمين الاجتماعي، وتعزيز آليات التفتيش والامتثال، وتحسين التواصل مع أصحاب العمل والعاملين لتوعيتهم، وزيادة التواجد على المستوى المحلي، وتبسيط إجراءات ومتطلبات التسجيل بهذه البرامج.

6. المراجع

.Aguilar, Edwin Eloy, Alexander Pacek, and Douglas S Thornton. 1998
قدمت ورقة بعنوان "Political Participation among Informal Sector Workers in Mexico and Costa Rica" خلال اجتماع رابطة دراسات أمريكا اللاتينية عام 1998، مدينة شيكاغو، ولاية إلينوي، الفترة من 24 إلى 26 سبتمبر. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.
http://biblioteca.clacso.edu.ar/ar/libros/lasa98/Aguilar-Pacek-Thorton.pdf

احميني، التاريخ غير محدد، الصفحة الرئيسية للمنصة الإعلامية "احميني". اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 17 يناير 2022.https://ahmini.net/en/home

جريدة الغد، 2021. بدء شمول سائقي المركبات العمومية بالضمان الاجتماعي، 13 أكتوبر. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022. https://alghad.com/بدء-شمول-سائقي-المركبات-العمومية-بالض

.Allieu, Andrew Mundalo. 2019

قدمت ورقة بعنوان " Implementing Nationally Appropriate Social Protection Systems and Measures for All: Gaps and Challenges Facing Rural Area " خلال اجتماع فريق الخبراء التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الأمم المتحدة بشأن القضاء على الفقر لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أديس أبابا، 27 فبراير. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022. https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2019/03/Andrew-Allieu_SP-for-rural-areas_22-Feb-18.pdf

جريدة النهار، 2021. "سجل المزارع" ينطلق مرتين في 4 سنوات". الموقع الإلكتروني لجريدة النهار. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.-https://www.annahar.com/arabic/section/111أحدث-الأخبار/07032021094144799

Assens, Jorgen, Kent Jensen, and Mohammed Mwamadzingo. 2019. Organizing Informal Economy Workers into Trade Unions.

جنيف، منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---actrav/documents/publication/wcms_711040.pdf

Barbero, Javier, Arsenio Fernández Rodríguez, and Changyou Zhu. 2020. Guide on Labour Inspection and Social Security.

جنيف، منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---lab_admin/documents/publication/wcms_747640.pdf

Behrendt, Christina, and Quynh Anh Nguyen. 2018. Innovative Approaches for Ensuring Universal Social Protection for the Future of Work.

جنيف، منظمة العمل الدولية.

.Blanc, Florentin. n.d. Inspection Reforms: Why, How, and with What Results

باريس: مؤسسة نشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 27 يناير 2022.https://www.oecd.org/regreform/Inspection%20reforms%20-%20web%20-F.%20Blanc.pdf

.Bolton, Laura. 2017. “Innovative Financing Methods for Social Protection.” K4D Helpdesk Report

برايتون، المملكة المتحدة، معهد دراسات التنمية، اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022./https://gsdrc.org
wp-content/uploads/2017/10/Social-protection-financing.pdf

Brimblecombe, Simon. 2012. Handbook on the Extension of Social Security Coverage to the Self-Employed.

جنيف: الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022./https://ww1.issa.int
sites/default/files/documents/publications/2_handbook-extension-selfemployed-26571.pdf

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، التاريخ غير محدد، ”مبادرة مراكز الخدمة المتنقلة“، الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 10 مارس 2022.https://
/eservices.casnos.com.dz/guichet

.Daza, José Luis. 2005. Informal Economy, Undeclared Work and Labour Administration

جنيف، منظمة العمل الدولية، اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022./https://www.ilo.org/wcmsp5
groups/public/---ed_dialogue/---lab_admin/documents/publication/wcms_113918.pdf

Durán-Valverde, Fabio, Jorge Flores Aguilar, José Francisco Ortiz Vindas, and Daniel Muñoz Corea. 2013. Innovations in Extending Social Insurance Coverage to Independent Workers.

جنيف، منظمة العمل الدولية، اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022..https://www.social-protection
org/gimi/gess/gess/RessourcePDF.action?ressource.ressourceId=42119

Ebken, Cormac. 2014. “Single Window Services in Social Protection: Rationale and Design Features in Developing Country Contexts.“

مدونة الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان، اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.-https://socialprotection
humanrights.org/resource/single-window-services-in-social-protection-rationale-and-design-features-in-developing-country-contexts

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017. إطلاق المرحلة التجريبية لسجل المزارعين اللبنانيين ” Launch of the Farmer’s Registry Pilot Phase in Lebanon “ ، الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.https://www.fao.org/lebanon/news/detail-events/en/c/1099189

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2019. ” Social Protection for Small-Scale Fisheries in the Mediterranean Region: A Review “ روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.
https://www.fao.org/3/ca4711en/ca4711en.pdf

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمركز الفرنسي للبحوث الزراعية للتنمية الدولية، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر المتوسط ، 2017. دراسة عن الزراعة الأسرية على نطاق صغير في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ” Study on Small-Scale Family Farming in the Near East and North Africa Region “ القاهرة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمركز الفرنسي للبحوث الزراعية للتنمية الدولية، والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة

لمنطقة البحر المتوسط. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022..https://www.fao.org/3/i6436e/i6436e.pdf

Göll, Edgar, and Jakob Zwiers. 2018. "Technological Trends in the MENA Region: The Cases of Digitalization .and Information and Communications Technology (ICT)." MENARA Working Paper, No. 23

اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_23.pdf

حكومة البرازيل، التاريخ غير محدد. "Cadastramento e recadastramento de pescadores profissionais". وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتموين، الموقع الإلكتروني لحكومة البرازيل. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 18 أبريل 2022. https://www.gov.br/agricultura/pt-br/assuntos/aquicultura-e-pesca/registro-monitoramento-e-cadastro/cadastramento-e-recadastramento-de-pescador-profissional/cadastramento-e-recadastramento-de-pescador-profissional

حلمي همامي، 2019. تطبيق احميني لحماية المرأة التونسية بالقطاع الزراعي " Ahmini, an Application to Protect Tunisian Women Farm Workers " جريدة The Arab Weekly. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022. http://thearabweekly.com/ahmini-application-protect-tunisian-women-farm-workers

منظمة العمل الدولية، 2013. "Brazilian Good Practices in Social Security"، ليما، منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---americas/---ro-lima/---ilo-brasilia/documents/publication/wcms_561251.pdf

منظمة العمل الدولية، 2017. "Strengthening Social Protection for the Future of Work". جنيف، منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---inst/documents/publication/wcms_559136.pdf

منظمة العمل الدولية، 2019. " Extending Social Security to Workers in the Informal Economy: Key Lessons Learned from International Experience "، جنيف، منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_749480.pdf

منظمة العمل الدولية، 2021أ. " Extending Social Protection to Migrants Workers, Refugees and Their Families: A Guide for Policymakers and Practitioners"، جنيف، منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_826684.pdf

منظمة العمل الدولية، 2021ب. " Extending Social Security to Workers in the Informal Economy: Lessons from International Experience"، جنيف، منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.https://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?id=55728

منظمة العمل الدولية، التاريخ غير محدد. "Extending Social Security to Agricultural Workers"، مدونة الحماية الاجتماعية "Social Protection Blog"، اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 18 نوفمبر 2021.https://www.social-protection.org/gimi/Emodule.action;jsessionid=BjihAFmIMc5ooAtsbmO39z2ILsMzcozhOBIIozVIjnIFtDUjcoC-!445242879?id=63#

منظمة العمل الدولية، التاريخ غير محدد. "منظمة العمل الدولية" الموقع الإلكتروني "Social Protection". اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 22 نوفمبر 2021.https://www.social-protection.org/gimi/Emodule.action;jsessionid=Bji hAFmlMc5ooAtsbmO39z2ILsMzcozhOBIlozVljnIFtDUjcoC-!445242879?id=33

منظمة العمل الدولية، التاريخ غير محدد. " ILO Curriculum on 'Building Modern and Effective Labour Inspection Systems': Managing Labour Inspection in Rural Areas". ليما، منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 18 يناير 2022.https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---americas/---ro-lima/---sro-port_of_ spain/documents/genericdocument/wcms_633613.pdf

منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021. " Extending Social Protection to Rural Populations". جنيف وروما: منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.https://doi.org/10.4060/cb2332en

منظمة العمل الدولية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2021. " ESTIDAMA++ Fund—Extension of Coverage and Formalization. Project summary". عمان: منظمة العمل الدولية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، التاريخ غير محدد. " Payment of Health Insurance Premiums via Mobile Money (MPESA)"، موقع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي على الإنترنت. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 28 يناير 2022.https://ww1.issa.int/gp/162336

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، التاريخ غير محدد. " Smart Card: A Practice Designed and Introduced to Improve and Modernize the Social Insurance System"، موقع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي على الإنترنت. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 10 مارس 2022.https://ww1.issa.int/gp/173293

Langenhove, Thibault van, and Céline Peyron-Bista. 2016. A One-Stop Shop for Accessible, Transparent and Efficient Public Service Delivery.

أولان باتور، جمهورية منغوليا: منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022..https://www. social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?id=53460

Lopez, Alan, Lene Mikkelsen, Rasika Rampatige, Susan Upham, Carla AbouZahr, Saman Gamage, Don de Savigny, and Anneke Schmider. 2013. Strengthening Civil Registration and Vital Statistics for Births, Deaths and Causes of Death: Resource Kit.

جنيف، منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.https://apps.who.int/iris/ handle/10665/78917

Lorenzon, Flavia. 2018. "Farmers' Registry—A Tool in Support of Small Scale Agriculture and Rural Poverty Reduction".

مدونة الحماية الاجتماعية "Social Protection Blog"، اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.https:// socialprotection.org/discover/blog/farmers-registry-tool-support-small-scale-agriculture-and-rural-poverty-reduction

Mas, Ignacio, and Dan Radcliffe. n.d. Mobile Payments Go Viral: M-PESA in Kenya.
واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، 2020. "الخدمات الالكترونية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء"، صفحة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على الفيسبوك. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.

https://web.facebook.com/watch/?v=673589920205433

محمد بيلجيدوش "Mohamed, Bellgheddouche". "وزارة العمل تستحدث تطبيقات الكترونية لتسهيل الإجراءات الادارية على المواطنين"، الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية، اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022. https://www.aps.dz/ar/economie/103472-2021-03-14-13-43-36

Pellerano, Luca, and Marielle Phe Goursat. 2016. Extension of Social Protection To Workers in the Informal Economy in Zambia.

أبيدجان، منظمة العمل الدولية، اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---ilo-lusaka/documents/publication/wcms_485358.pdf

Rapsomanikis, George. 2015. The Economic Lives of Smallholder Farmers: An Analysis Based on Household Data from Nine Countries.

روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022. https://www.fao.org/3/i5251e/i5251e.pdf

Razzaz, Susan, Luca Pellerano, and Meredith Byrne. 2021. Opportunities for Extending Social Security Coverage in Jordan.

جنيف، منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---ddg_p/documents/publication/wcms_806055.pdf

مرفق الأبحاث والشبكات والدعم "RNSF"، 2017. " Extending Coverage: Social Protection and the Informal Economy". روما: مرفق الأبحاث والشبكات والدعم. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022. https://europa.eu/capacity4dev/file/54518/download?token=7O_OQbL3

Ronconi, Lucas. 2019. "Enforcement of Labor Regulations in Developing Countries." Buenos Aires, Argentina, and Bonn, Germany: Centro de Investigacion y Accion Social and Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit.

اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022. https://wol.iza.org/articles/enforcement-of-labor-regulations-in-developing-countries/long

Sato, Lucas. 2021. The State of Social Insurance for Agricultural Workers in the Near East and North Africa and Challenges for Expansion.

روما ونيويورك: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022. https://doi.org/10.4060/cb3150en

".Security Today. 2008. "Algeria Uses Smart Card Technology For National Healthcare Program

مقال نشر بالموقع الإلكتروني " Security Today" بتاريخ 31 مارس. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022. https://securitytoday.com/articles/2008/03/31/algeria-uses-technology.aspx

Silva-Leander, Sebastian, Luca Pellerano, Rania Eghnatios, and Nienke Raap. 2021. Vulnerability and Social Protection Gaps Assessment—Lebanon: A Microdata Analysis Based on the Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018/19.

بيروت، منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022./https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_820467.pdf

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2020. "استجابة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لأزمة Covid-19 لعام 2020". عمان، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.. https://www.ssc.gov.jo/wp-content/uploads/2021/10/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%A2%D9%A0%D9%A2%D9%A0.pdf

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2021. "استجابة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لأزمة Covid-19 النصف الأول لعام 2021". عمان، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.<https://www.ssc.gov.jo/wp-content/uploads/2021/11/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%88%D9%84-%D9%A2%D9%A0%D9%A2%D9%A1.pdf>

Tsuruga, Ippei, Quynh Anh Nguyen, Victoria Giroud Castiella, and Christina Behrendt. 2021. Extending Social Security to Workers in the Informal Economy: Information and Awareness.

جنيف، منظمة العمل الدولية. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022./https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_749491.pdf

اتحاد لجان العمل الزراعي، 2022. "واقع حقوق العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية" الموقع الإلكتروني لاتحاد لجان العمل الزراعي. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022.. http://uawc-pal.org/news.php?n=3615016&lang=1

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2013.

Strengthening the National Civil Registry to Assist Displaced Populations or Those at Risk of Displacement. Bogotá, Colombia: Registraduría Nacional del Estado Civil, Corporación Opción Legal, and United Nations High Commissioner for Refugees.

اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 7 مايو 2022./https://www.acnur.org/fileadmin/Documentos/Publicaciones/2013/9159.pdf?file=fileadmin/Documentos/Publicaciones/2013/9159

حركة طريق الفلاحين "فيا كامبيسينا"، 2017. "Maroc: des ouvrières agricoles s'organisent contre l'esclavage.". مقال نشر على الموقع الإلكتروني "Via Campesina " بتاريخ 20 ديسمبر. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 6 مايو 2022./https://viacampesina.org/fr/maroc-ouvrieres-agricoles-sorganisent-contre-lesclavage

البنك الدولي، 2020. "العاملون في الزراعة". موقع البنك الدولي على الإنترنت. اقتبست البيانات الواردة في الرابط بتاريخ 1 مارس 2020.https://data.worldbank.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS

مركز السياسات الدولية للنمو الشامل (IPC-IG)

SEPS 702/902, Centro Empresarial Brasília 50, Torre B — Asa Sul
70.390-025 Brasília/DF, Brazil +55 61 2105 5000

CCXXXXAR/1/11.22